

أين عقل الدولة؟

عيد الدويهييس



أين عقل الدولة ؟

عيد الدويھيس

حقوق الطبع

حقوق طبع هذا الكتاب مهداة من المؤلف إلى كل مسلم
وجزى الله خيرا من طبع أو أعان على طبعه وغفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين

الطبعة الاولى سبتمبر ٢٠٢٠



أين عقل الدولة ؟

حيك اللويسي

الفهرس

الفهرس	٥
مقدمة	٧
الأزمة العلمية للدول العربية	٩
تطوير وهمي	٢٣
معركة العلماء العرب	٢٥
آراء القياديين العرب	٢٩
تطبيق العلم	٣١
أين الرجل المناسب؟	٣٣
مقترحات تم دراساتها	٣٥
من يعلق الجرس؟	٣٧
أنواع العلماء والمتخصصين	٣٩
تحريك المياه الراكة	٤٣
أين عقل الدولة؟	٤٧
أين عقل الحكومة وغيرها؟	٥٣
أين عقل الشعب؟	٥٧
من ملامح السلطة العلمية	٦٣
كتب المؤلف	٧٩

أين عقل الدولة ؟

حيك اللويسي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضله فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله...

أما بعد، يأتي كتاب «أين عقل الدولة ؟» لينبه إلى أهمية تكوين عقول مركزية قوية للدولة والحكومة والشعب والمؤسسة ... الخ لأن كثيرين يعتقدون أن القيادة التنفيذية هي القيادة العلمية في حين أن هناك فرقا كبيرا بينهما لأن الرصيد العلمي الذي نحتاجه لتطوير دولة أو مؤسسة أو غير ذلك أكبر بكثير مما هو متاح للقيادة التنفيذية وأحب أن أبين أنني أتكلم عما يجب أن يكون، أما ما هو حادث فإن القيادة في الغالب هي لعقول قليلة أو عقل فرد، وإذا تغيرت القيادة تغيرت أهداف وخطط وآليات وأحيانا فكر الدولة، وقد يقول قائل: إن هناك عملاً مؤسسياً كبيراً وأقول غالباً ما يكون العمل العلمي جزئياً وصغيراً لأن آراء الدولة أو المؤسسة ليست هي الآراء التي اتفق عليها نخبة النخبة من أهل العلم بالتعاون مع القيادة التنفيذية ومن المهم أن نخرج من آراء عقل هذا أو ذاك حتى على المستوى الشعبي وتكون المرجعية لعقول مركزية نصنعها لأننا قوم مختلفون كثيراً في آراء جذرية فلنقل من ثقتنا بعقولنا وعلمنا وقد حاولت في هذا الكتاب أن أبين أن مشكلتنا الأولى هي مشكلة علمية ولا بد من بناء نظام متطور للعلم والبحث العلمي حتى نتطور وتطور التنمية.

وفي الختام أحب أن أشكر كل من ساعدني في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود وأسأل
الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كثيرين وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم وأسأل من
انتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي وللمسلمين أجمعين.

عيد بطاح الدويهيس

الكويت

١٣٤١ هجريا

٢٠٢٠ ميلاديا

الأزمة العلمية للدول العربية

إذا تأملنا في العلم وأنواعه وكميته في العالم والدول العربية سنجد أن هناك أزمة علمية كبيرة تواجه الدول العربية وليست فقط أزمة تنموية كما يتم التعامل حالياً وإن الأزمة العلمية هي أهم أسباب الأزمة التنموية. ومن الأخطاء الكبيرة الظن أن الجهل في القرارات والأهداف والتشخيص والحلول والخطط لا يصنعه أفراد جامعيون مخلصون أو أهل علم وخبرة وإخلاص وأقول بل أكثر الفساد يأتي من جهل هؤلاء في أمور الدين أو الدنيا أو كليهما وهو فساد أكثر من الفساد الذي صنعه أعداء وفاسدون من بني جلدتنا وكثير من الفساد الذي صنعه الأعداء والفاستدين من بني جلدتنا استغل جهلنا فكم من مؤامرات لم نكتشف أنها مؤامرات إلا بعد سنين أو عقود أي كنا مشاركين فيها ونظن أننا ننصر حقاً أو نهزم باطلاً. وتعالوا ننظر إلى الأزمة العلمية العربية من خلال النقاط التالية :

١ - **التقدم العالمي العلمي:** عند العالم رصيد ضخم جدا من العلم النظري في مجالات العلوم الصناعية والإدارية، والزراعية، والتخطيطية والإعلامية، والتعليمية... إلخ، فالولايات المتحدة تصرف سنويا أربعمائة وخمسين مليار دولار على البحث العلمي النظري والواقعي، وعندها أربعة آلاف جامعة وثمانمائة وخمسون معهد أبحاث وشركات لديها علم كبير وعشرات الملايين من العلماء والمتخصصين في حين أن رصيد الدول العربية مجتمعة لا يصل إلى ٥% مما لدى الولايات المتحدة فنحن على سبيل المثال نصرف أقل من خمسة مليار دولار على البحث العلمي، ومعاهدنا العلمية قليلة وأغلبها إسمه أكبر منه وعندنا أربعمائة جامعة ونجد أن العالم متقدم أيضا في علوم الواقع

فليدهم علم كبير في مجال الواقع السياسي والواقع الصناعي والواقع الاقتصادي... إلخ لدولهم. ولا أبالغ إذا قلت إنهم يعرفون عن بعض جوانب واقعنا أكثر مما نعرف وهذا التقدم يعني أن قراراتهم وخططهم مبنية على كمية كبيرة من العلم ولهذا تكون في كثير من المجالات صحيحة في حين أن هذا عكس ما يحدث مع قراراتنا ومواقفنا وخططنا، وما لا يعرفه كثير من العرب أن القرارات والخطط قبل قرنين أو أكثر كان يتم صناعتها بعلم قليل نسبياً أما اليوم فأصبح علم الاقتصاد كبيراً جداً وفيه سيولة وسندات وعمليات وأسهم وغير ذلك، ومثل هذا يقال عن فنون الإدارة والإعلام والزراعة والصناعة والسياسة ... إلخ ولهذا تصرف الدول المتقدمة الكثير على البحث العلمي حتى تعرف تفاصيل علمية كثيرة قبل أن تتخذ قرارات.

٢ - تقدمنا في العلم الفكري؛ لا شك أننا متقدمون عالمياً في مجال الفكر أي العقائد والمبادئ الصحيحة فعندنا الإسلام وهو الصراط المستقيم وعند كثير من الدول العلمانية وهي الضلال المبين ولكن للأسف لم نستفد من الإسلام في تطوير الكثير من العقول وأيضاً لم نلتزم بكثير من مبادئ الإسلام ولم نحاول تعليم العالم الإسلام حتى يرتقي فكرياً وهذه يجب أن تكون المهمة الأولى لنا لأنها المهمة الأولى للأنبياء.

٣ - عقول القياديين؛ «اعتمد» القياديين في الحكومة والشعب على عقولهم وعلم قليل في بناء قراراتهم وخططهم، مما أدى إلى أخطاء كبيرة فيها فدمرنا الجهل أكثر مما دمرنا الأعداء والفاسدون، ويجب أن أوضح هنا الفرق بين العلم والعقل، فالعقل يتطور إذا زاد رصيده من العلم والرصيد العلمي درجات وهناك فرق كبير جداً بين مؤسستين متشابهتين لدى الأولى مئة دراسة علمية كبيرة عن واقعها والمستقبل ونقاط

قوتها وضعفها والصعوبات والفرص وأرقام كثيرة جداً واحتياجات العملاء الحقيقية... إلخ وبين مؤسسة أخرى ليس لقيادتها إلا دراسة أو دراستان ولا تعرف الكثير ولا شك أن قيادتها ستعتمد على آراء العقول لا الحقائق العلمية أو لنقل اعتمادها على الحقائق العلمية قليل، وهذا ينطبق أيضاً على آراء المستشارين والعلماء والمتخصصين فبلا بحث علمي ودراسات فإن العقول تتكلم أكثر من العلم ولهذا نجد التناقضات الكبيرة داخل المؤسسة الواحدة وأيضاً في الدول العربية حول كل الأمور.

٤ - المستشارون الأجانب؛ حاولت كل دولنا الاستعانة بالمستشارين الأجانب

والمكاتب الاستشارية الأجنبية لملء الفراغ العلمي ومعالجة الجهل الموجود وهذه الاستعانة صحيحة في مجالات محددة وقليلة فهي ناجحة مثلاً في دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي كبير ولكنها فاشلة تماماً في تطوير التعليم أو تطوير الاقتصاد أو غير ذلك لأن التطوير بحاجة إلى دراسات علمية كثيرة أي بحث علمي بميزانية ضخمة جداً وجهود طويلة وهذا ليس متوفر للمستشارين أولنا حالياً وتذكروا أن عقولنا هي من يجب أن تصنع التنمية إذا توفرت لها دراسات علمية لا عقول الأجانب لأن التنمية وراءها نشاط علمي يستمر سنين وعقود كما أننا سنكون أكثر حرصاً على أوطاننا من كثير من المستشارين الأجانب أي أننا أكثر إخلاصاً في حين أنهم يتعاملون في الغالب من باب عمل مقابل مال إذن لا تسلموا العقل العربي لأحد ومن الأمور التي لاحظتها أن هناك أموراً اكتسبنا فيها خبرة ولا زال بعض القياديين يستعينون بمستشارين أجانب لأنهم لا يثقون بالمتميزين من الكفاءات الوطنية أو يحتاجون تأييد المستشارين الأجانب لقراراتهم وخططهم عند ما يتم بحث الموضوع في مجالس أعلى من القياديين تشرف على أعمال وزارات أو مؤسسات حكومية وأدعو الشعب والحكومة إلى الحرص على

أن تكون الجهات الإشرافية العليا مليئة بالكفاءات والتفرد وأن تكون الكفاءات من أفراد عملوا في السابق في هذه المؤسسات وألا تكون مناصبها شكلية ولإرضاء هذا أو ذاك من الموالين للحكومات أو غيرها .

٥ - جامعاتنا و معاهدنا ؛ إذا كان هناك من يظن أن القيادة العلمية في الدولة

هي للجامعات والمعاهد البحثية كما كنا نظن قبل ثلاثين عاما، أقول انسوا ذلك وتذكروا أن تسعين في المائة من عمل أساتذة الجامعات هو التدريس وأن البحث العلمي الجامعي لا يشكل حتى ١٠٪ ناهيك عن جودته وارتباطه بالتنمية وأن كثير من أساتذة الجامعات أكاديميين أي نظريين لا يعرفون الواقع المرتبط بتخصصهم وهذا وغيره جعل دورهم في القيادة العلمية للدولة مفقود وفي أحسن الأحوال ضعيف جدا

ومثل هذا يقال عن المعاهد البحثية مع الأخذ بالاعتبار عددها القليل وصغر حجم أغلبها وضعف صلاحياتها ولا شك أن كلا من الجامعات والمعاهد العربية تواجه مشكلات كبيرة وأغلبها لم تحقق تميزاً عالمياً أو حتى نجاحاً كبيراً في كفاءتها ودعم من نجاحات علمية محدودة أو نجاحات إعلامية وهمية ومن عجز طوال ثلاثين عاما أو أكثر عن تطوير البحث العلمي في الجامعات أو المعاهد لن يكون قادراً على تطوير دولة أو قطاع أكبر من ذلك وأكثر تعقيداً وأقول هذه الحقائق المرة حتى نواجه مشكلاتنا ولا نهرب منها ولا نجامل بعضنا، وأيضاً أرجو أن لا تيأسوا لأن هناك انجازات طيبة ونحن في وضع أفضل بكثير مما كنا عليه قبل ثلاثين عاما ، وادعوا أهل العلم في مختلف المجالات ألا يجلسوا في أماكنهم بل أن ينزلوا للواقع ويعيشوا في قضايا الوطن وهموم التنمية ويقدموا أولاً الدراسات العلمية حول هذه المواضيع ثم آرائهم ومقترحاتهم فالعلم أمانة ثقيلة والهروب منه بأي أعذار ليس مقبولاً وقد يقول أستاذ جامعي إن هناك

قيوداً على البحث العلمي وحرية الرأي ومن يمنع معلومات عن الباحثين أو يمنع عمل المقابلات وغير ذلك، وأقول هذا صحيح ولكن ليست كل القضايا حساسة وهناك طرق مختلفة لجمع المعلومات وهناك في القضايا الحساسة مجالات يمكن البحث فيها والأهم أن يكون دور أهل العلم تطوير الواقع وعلاجه لا محاكمته ولا بد أن نتعلم كيف نعالج مشكلاتنا بحكمة وهدوء وحب وتعاون فليس كل ما يعرف يقال على العلن ويجب أن يكون لأهل العلم مكان على خريطة الوطن وكما يدافع العمال عن حقوقهم والتجار عن مصالحهم .. الخ فليدافع أهل العلم عن الوطن والعلم ولا يتركوا الساحة لأن فيها أشواك فهذه أعداء ليست مقبولة لأن طريق التقدم به أشواكاً كثيرة.

٦ - البحث العلمي؛ قال أحدهم يا وطن أنا أكتب لك فقال الوطن لا تكتب لي

بل اقرأ، وأقول أنا ابحت لأن البحث يعني القراءة وسؤال أهل العلم والتفكير والمقابلات والتأمل والاجتماعات والزيارات وجمع المعلومات وتجارب الأفراد .. الخ، فالبحث العلمي هو العمود الفقري للعلم ولا علم بلا بحث علمي ولازلنا للأسف إلى اليوم في العالم

العربي لا نعرف أهمية البحث العلمي ونظن أن التعليم هو فقط من يوصلنا للعلم وأن البحث العلمي هذا نشاط ثانوي بل هامشي مرتبط بالحصول على شهادات الماجستير والدكتوراة أو الترقية في الجامعات أو الاكتشافات والاختراعات في حين أن البحث العلمي أهم للتنمية من التدريب والتدريب أهم من التعليم ولكن الأوضاع معكوسة فعندنا التعليم أهم من التدريب والتدريب أهم من البحث العلمي وما أقول لا يعني أبداً أن التعليم ليس مهماً جداً بل يعني أن البحث العلمي أهم وكلما زادت الأبحاث العلمية كلما تطورنا فعلاً، وكلما زادت قلت الآراء المتناقضة في التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والإدارية والتعليمية والفكرية وغير ذلك وهناك مشكلة كبيرة في

العالم العربي عند المهتمين بالبحث العلمي فهم عندما يتكلمون عنه يتكلمون فقط عن تخصصات كليات العلوم والهندسة وبالذات الاختراعات والاكتشافات والتطوير ولا يهتم من المجتمع إلا عالم الصناعة وأحياناً يضيفون له الزراعة ولهذا يتكلمون عن «العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي» وليس عن «العلم والبحث العلمي» بمفهومه الشامل والذي يشمل أنواع العلم المختلفة وعلاقة العلم بالتنمية والأبحاث الإدارية والاقتصادية والتعليمية والصناعية وغير ذلك فحتى في عالم الصناعة نحن بحاجة إلى أبحاث كثيرة في الجوانب الاقتصادية والإدارية وأي المصانع نختار ونحن دول متخلفة في قطاعات الإدارة والسياحة والتعليم والاستثمار... إلخ وليس فقط في الصناعة وليس صحيح أبداً أن التطوير الإداري بحاجة فقط إلى متخصصين في الإدارة وليست بحاجة إلى أبحاث إدارية كثيرة جداً ومن ليس مقتنع بكلامي عليه أن يستمع إلى آراء متخصصين في الإدارة في كيفية تطوير مؤسسة أو القطاع الإداري في الدولة ليرى اختلافات الإداريين هذا إذا تكلموا بالتفاصيل الإدارية لأن مبادئ التطوير العامة معروفة ومن الإجحاف الذي نراه أن مهمة الجامعات هو التعليم والبحث العلمي في حين أن الواقع يقول إن التعليم يأخذ خمسة وتسعين في المئة في الغالب من الجهد والمال ولا يأخذ البحث العلمي إلا خمسة في المئة إن لم يكن أقل وتجد وزارة اسمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولا تجد اهتمام بالبحث العلمي وتجد مجلس للبحث العلمي وهو محدود الصلاحيات والميزانية وعدد العاملين به. وليس صحيح أبداً أن النشاط البحثي مرتبط فقط بالجامعات والمعاهد بل يجب أن يكون البحث العلمي ريع التعليم العام على الأقل وأن يتم التعامل معه بجدية وأن يكون نشاط كبير في الوزارات والمؤسسات والشركات والجمعيات المهنية والقبائل... إلخ ولا يمكن عمل قرارات وخطط

صحيحة بدون أبحاث «علمية» كثيرة جداً، ولا يمكن تطوير التعليم بدون أبحاث علمية وقل مثل ذلك عن التدريب والأسرة والحزب والجماعة والقبيلة والحكومة وقد يقول قائل إن البحث العلمي بحاجة إلى مليارات الدنانير وأقول هذا صحيح ولا يوجد خياران وهو أن نقبل ذلك أو نرفضه لأنه لا تنمية ولا تطوير بلا بحث علمي وعلينا أن نهتم به أكثر بكثير من الهواتف النقالة وحفلات الزواج والملابس والأكل... الخ وقد تطرقت إلى البحث العلمي في عدة كتب وهي موجودة على الانترنت فأرجو قراءتها، وقد سقطت أمطار غزيرة في الكويت في منتصف نوفمبر ٢٠١٨ ولم تعمل بعض منافذ تصريف المياه أو عملت ثم توقفت مما أدى إلى فيضانات وإغلاق الشوارع وتلفية بعض الممتلكات... إلخ وكالعادة بدأ تبادل الاتهامات بالفساد والإهمال واتهم مقاولون ومسئولون... إلخ ولا تجد من يقول أين الحقائق العلمية؟ أو لنستعين بجامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وغيرهما وهذا يعني أن البحث العلمي وأهله بعيدين عن مشكلاتنا وواقعنا ونظن أننا نعلم الحقائق ولنا بحاجه لهم. ولأن جامعاتنا ومعاهدنا البحثية لا تملك إلا القليل من المال فقد اجتهد بعض المسؤولين في الحصول على تمويل للأبحاث من خلال الأبحاث التعاقدية أي ليذهب الباحثين وأساتذة الجامعات للوزارات والشركات للحصول على تمويل الأبحاث وهذه السياسة كارثة علمية في الدول النامية لأن الاقتناع بأهمية البحث العلمي عند أهل التنمية في الغالب ضعيف جداً وثانياً لأن غالبية قطاعات التنمية ليست عندها ميزانية لتمويل الأبحاث وإذا وجدت فهي هزيلة في الغالب وإذا أضفنا لذلك أن هناك ثلاث أنواع من الأبحاث والمؤسسات البحثية الأول هو المهتم بأبحاث الاكتشافات والاختراعات والتطوير الصناعي وهذه تمول عادة من جامعات وشركات ضخمة وتحتاج صبر وتجنّي ثمارها بعد سنين طويلة وهناك أبحاث

تجارية مثل تقديم استشارات أو دراسات جدوى اقتصادية أو بيئية وهذه يمولها من يريدها وغالباً ما تكون الحاجة لها قليلة ومرتبطة بالقطاع الخاص أما النوع الثالث فهي أبحاث تحتاجها التنمية وهي أبحاث كثيرة جداً ومكلفة جداً وتهتم بالدولة والقطاعات المختلفة والمشكلات الاقتصادية والإدارة والتعليم وغير ذلك وهي تحتاج معاهد كثيرة ومتخصصة وميزانيات كبيرة جداً وتمويل هذه الأبحاث لابد أن يأتي من الدولة وأي حكومة تتجاهل هذه الأبحاث هي حكومة تصنع الفشل لها وللدولة ولا أبالغ إذا قلت إن الأولوية في الدولة يجب أن تعطي للأبحاث العلمية التي تحتاجها الدولة وأن هذه يجب أن يأتي الإنفاق عليها قبل الإنفاق على التعليم وإذا كان هناك باحثين وجامعات ومعاهد علمية لا يعرفون احتياجات الدولة من الأبحاث أو لا يقومون بالأبحاث بصورة صحيحة فالواجب إصلاحهم لا إهمال البحث العلمي واعتباره نشاطاً هامشياً ألا هل بلغت اللهم فاشهد .

(٧) الفرق بين آراء وآراء : ما أكثر الآراء المتناقضة التي نسمعها في الفكر والسياسة والزواج والمشاريع والسياحة وتربية الأبناء وغير ذلك ولكن الفرق شاسع جداً بين آراء يصنعها أهل العلم والتخصص والخبرة وبين آراء مبنية على معلومات خاطئة أو فهم أعوج أو علم قليل ولابد أن نربط بين الآراء وبين أصحابها ونصيبهم من العلم والخبرة وكم من حكومات وأحزاب وجماعات وغيرهم بنوا آرائهم وفكرهم وأهدافهم وأعمالهم بعيداً عن أهل العلم والخبرة فما بالك بأوضاع أفراد كثيرين وأعجبني قول لمفكر عربي متميز قال فيه « لو قرأت كتاب فلان لوفر على خمسة عشر عاماً من الجهد في عالم الفكر » وأهمس بأذن القوى الرئيسية في شعوبنا كلما اقتربت من

المتميزين من أهل العلم اقتربتم من الذكاء والاعتدال والشعبية والنجاح
.... الخ

٨- التراكم العلمي للمؤسسة العربية: قال ابن القيم رحمه الله: «لولا

القوة الحافظة التي خص بها الإنسان لدخل عليه الخلل في أموره كلها ولم يعرف
ما له وما عليه ولا ما أخذ ولا ما أعطى ولا ما سمع ورأى ولا ما قال ولا ما قيل... إلخ»
كتاب السعادة | وهذا يعني أن الفرد إذا أصيب بفقدان الذاكرة أو أخذ ينسى كثيراً لمرض
فهو معرض لمشكلات وليس بعيداً عن ذلك حالة كثير من المؤسسات العربية فالذاكرة
العلمية لها ضعيفة فإذا بحثت عن الأبحاث التي تعملها وجدتها قليلة وإذا سألت عن
التقارير والخطط والأبحاث الموجودة والاستشارات التي قدمها أجنب وغير ذلك لم
تجد إلا القليل منها أي علينا دائماً أن نبدأ من جديد ولهذا نرتكب أخطاء تم ارتكابها
قبل عشر سنوات أو أكثر أو عرفنا أنها أخطاء فلم نرتكبها وارتكبها من جاء بعدنا ولم
نجد في كثير من مؤسساتنا حرصاً حقيقياً وكبيراً على استنساخ العلماء والمتخصصين
والقياديين المتميزين بإيجاد خط ثان يأخذ علمهم فإذا غادر صاحب العلم المؤسسة
نتيجة استقالة أو تقاعد لم نجد بديلاً له مع أن الكفاءة العلمية المتميزة هي كنوز
بشرية وكالعادة سنجد المسؤولين الأول أو غيره يقول هذه مسئولية المدراء كل في إدارته
وأقول هذا جزئياً صحيح ولكن المؤسسة بحاجة إلى نظام قوي يصنع ذاكرة علمية قوية
 ويفرض نقل الخبرات وتطويرها على الجميع ولا يتم اختزال ذلك كله في نظام متواضع
للتدريب والبعثات ولا بد من مكتبة راقية وتقارير متوفرة وأنظمة معلومات متطورة
وحوافز لزيادة الرصيد العلمي للجميع، ونخطئ إذا اعتقدنا أن العمل لا يحتاج إلا لعلم
قليل وقد شاهدت كثيرين يتعاملون مع وظائف في شؤون الموظفين والتدريب والإعلام

والتخطيط والزراعة وغير ذلك بأنها سهلة ولا تحتاج إلا تدريب قليل فيظنون أن إدارة التدريب هي اختيار دورة لمتدرب مع أن علم التدريب أعمق من ذلك بكثير ولا يعرف كثير من المدراء أن من أهم واجباتهم تطوير العاملين، ولا شك أن التنمية تحتاج علماً كبيراً لأنها تحتاج عملاً كثيراً وهذا يعني أن تكون البداية في العالم العربي أن نزيد من علمنا كلنا كأفراد و مؤسسات على الأقل عشرة أضعاف مما لدينا حالياً فلا بد من رصيد علمي قوي للفرد والمؤسسة والوطن وإلا فلا تنمية وأرجو أن لا تحملوا المسؤولية كلها على الحكومات لأن أغلبها تقع علينا كأفراد أو مؤسسات ،،، إلخ .

٩- التنمية نصفها علم : ظنت الدول العربية أن الإنجازات المادية من مباني

ومدارس ومصانع وغير ذلك هي التنمية في حين أن التنمية نصفها علم ونصفها عمل والنصف العملي ليس فقط إنجازات مادية بل أيضاً برامج وقوانين وغير ذلك ولأن النصف العلمي في التنمية العربية ضعيف وقليل ومفكك فإن النصف التنموي عانى كثيراً وليس صحيح أنه يعاني فقط من الفاسدين والأعداء ولهذا نجد التعليم يعاني والصناعة تعاني والزراعة تعاني والإدارة تعاني ... إلخ وأصبح كثير من مشكلاتنا يزداد مع الأيام كالبطالة والخلافات والعصبية العرقية والواسطات ... إلخ والغريب أن هناك أعداءً نسمعها من هذا وذاك تصور أوضاعنا بأنها طبيعية وأننا لا يمكن أن نكون أفضل مما نحن عليه وأننا بذلنا أقصى ما نستطيع من علم وعمل وهذا الرأي هو رأي اليائسين والكسالى والجهلاء لا رأي المتفائلين والمجتهدين والعلماء الذي يحلون السلبيات ولا يؤجلونها ولا يتجاهلونها ويصنعون إيجابيات كثيرة ومما يثبت أن تخلفنا العلمي هو المنبع الأول لفشلنا التنموي التأمل في ما يلي :

أ- دراسة الخطط الخمسية خلال الثلاثين سنة الماضية والتأمل في درجة فهمها

لعلم التخطيط وكفاءة صناعتها كخطط وأهداف وماذا تم تحقيقه منها ولماذا لم تتحقق بعض الأهداف أو كثير منها ؟ وإذا أخذتم خطط تطوير التعليم، وقارنتوها بحقائق الواقع ستجدون أننا لازلنا في آخر الدول عالمياً في مستوى التعليم بل قد تجدون أن مستوى التعليم كان أفضل في كثير من دولنا وأصبح اليوم أقل كفاءة وأرجو أن لا يتم المقارنة فقط بعدد المدارس والطلبة والمدرسين فهذا نجاح جزئي وتجاهل فشل كبير في النوعية أي يجب أخذ كل العناصر الأساسية في التقييم .

ب- أرجو تجميع ألف شخصية وطنية حكومية وشعبية وطرح ثلاثين سؤالاً تنموياً عليهم من حيث الأولويات التنموية وكيف تطور التعليم والاقتصاد وما هي مشكلاتنا السياسية والفكرية والاجتماعية؟ وما هي الحلول؟ وغير ذلك وستجدون بعد قراءة إجاباتهم أن هناك اختلافات كبيرة جداً بينهم وأن هذا يعني أن هناك اختلافات كبيرة في الوعي العلمي أي رصيدهم من العلم والخبرة وهذا يفرض علينا الذهاب لأهل العلم في مختلف التخصصات ونطلب منهم عمل أبحاث كثيرة لوضع النقاط على الحروف قدر ما يستطيعون فيما يختلف فيه الناس قبل أن ننطلق لبناء التنمية .

ج- إذا جمعنا مئة متخصص في الاقتصاد أو التعليم أو السياسة أو الزراعة أو غير ذلك وأعطيناهم أسئلة في مجال تخصصهم سنجد أيضاً أن كثير من إجاباتهم متناقضة حول التنمية الاقتصادية أو التعليمية أو السياسة أو الزراعية وأنها بحاجة إلى الأبحاث العلمية حتى نعرف الإجابات الصحيحة من الخاطئة، وصحيح أننا تعلمنا الكثير خلال الخمسين سنة الماضية ولكن كل ما تعلمناه لن يصل كما ونوعاً إلى عشرين في المائة من الحد الأدنى الذي نحتاجه للتنمية إذن لابد أن نعالج الأزمة

العلمية العربية أولاً ولا نتفنن بإعطاء الوعود والهروب للمستقبل فهذا السراب لم يعد يقنع أحد أنه ماء.

د- من المهم جداً أن نقول بصوت عالي ومسموع إن العلماء والمتخصصين العرب أخطأوا كثيراً في فهم دورهم في الدولة والمجتمع وأنهم أول من يجب أن يلام وخاصة الموجودين منهم في الجامعات والمعاهد البحثية فقد عجزوا عن تطوير الجامعات والمعاهد حتى تصبح متميزة أو على الأقل تقدم الكثير للتنمية، وإذا أخذنا قطاع البحث العلمي سنجد أنه ضعيف جداً، ونجدهم يلومون الحكومة والتمويل في حين أن جهلهم هو العامل الأكبر فيما وصلوا له لأنهم لا يعرفون العلاقة الصحيحة التي يجب أن تكون بين العلم والبحث العلمي وبين التنمية في الدول النامية ولأن بعضهم يقلد الغرب في أبحاثه ولأن غالبتهم الساحقة لم يعيشوا شهوراً ناهيك عن سنوات في واقع التنمية في القطاع الذي له علاقة بتخصصهم وبعضهم يفكر في الاختراعات مع أنها لا تناسب واقعنا أو ينظر بهامشية إلى تخصصات الإدارة والاقتصاد والتعليم ومن أكبر أخطائهم أنهم يتكلمون ويفتون في علم إدارة العلم. والبحث العلمي وهم ليسوا متخصصين في هذا العلم بل تخصصهم علم الطاقة أو علم المياه أو علم الاقتصاد وغير ذلك ومثل هذا يقال عن آرائهم في علم التخطيط وعلم الإدارة وبهذه الكلمات القليلة وبفضل الله سبحانه وتعالى تم تشخيص أمراض عالم البحث العلمي العربي وكيفية علاجها .

هـ- حلول «علمية» وهمية : قد تجمع حكومة عربية علماء الاقتصاد في العالم في مؤتمر علمي لمدة خمسة أيام وتطلب منهم إعطاء حلول لمشكلاتها الاقتصادية من بطالة وجهد وتخلف صناعي وغير ذلك وسيقدم العلماء توصيات ومقترحات

حول أهمية محاربة الفساد والروتين وأهمية بناء قطاع خاص قوي وتشجيع الاستثمار الأجنبي وسيسلطون الأضواء على تجارب ناجحة لدول نامية وما قيل في المؤتمر يعرفه حتى من لم يدرس الاقتصاد وسيجد أن وزارة الاقتصاد تعرف هذه الأمور منذ خمسين عاماً ولكن لم توجد الرغبة في الإصلاح أو لم تستطع تطبيق التوصيات لأنها عندما حاولت وجدت صعوبات كبيرة وهذا يعني أننا بحاجة إلى علم كثير في الاقتصاد وغيره حتى ننجح في تطبيق توصيات تطور الاقتصاد ولا يتوقف دور أهل العلم عند إعطاء التوصيات فالعلم شريك ذو دور كبير جداً ومستمر في عمل التنمية وأيضاً في تطبيق التوصيات وهذا يعني أننا بحاجة إلى عقل وطني اقتصادي كبير وعقل وطني إداري كبير ... إلخ .

و- قال مثقف عربي لي « إن ما يجعله متشائماً أنه يتوقع أن يكون المستقبل أكثر سوءاً من الحاضر » وأقول هذا صحيح إن لم يدخل سلاح العلم بقوة ونبدأ في جعل العلم وأهله في المقدمة فقرار تقدم فرداً أو شعب أو دولة هو قائم بالدرجة الأولى عليهم وجديتهم في زيادة رصيدهم من الإخلاص والعلم والعمل أما اتخاذ موقف «المتفرج» والمشاهد وترك الساحة للجهل والفاستدين والأعداء فإن هذا يعني أن المستقبل سيكون سيئاً جداً بل نرى الحاضر السيء حالياً في كثير من دولنا .

١٠ - المال والعلم : قال لي عربي خليجي «إننا لا ندرك أهمية العلم والعلماء لأن عندنا مال كثير وبالتالي فكل ما نريده يحققه المال» وأقول يعطيك المال المقدرة لشراء أحدث المصانع البتروكيماوية وغير ذلك ولكنه عاجز عن بناء قطاع صناعي قوي أو قطاع إداري قوي أو حل مشكلات اجتماعية كبيرة وغير ذلك ، والعلم أهم من المال لأن المال عاجز عن بناء فرد واحد ولا يتعامل إلا مع الماديات في حين

أن العلم بأنواعه يبني الأفراد والدول معنوياً ومادياً ومما يثبت ما أقول إن كثيراً من الأغنياء تعساء وهناك دول عملت مصانع ومزارع ولكنها متخلفة في الصناعة والزراعة والتعليم والسياسة وغير ذلك.

تطوير وهمي

قد تقول حكومة أو معارضة أو جهة شعبية محايدة إن عندنا مقترحات وبرامج لتطوير وزارة أو مؤسسة أو قطاع أو حكومة أو الدولة وأنها برامج تم اعدادها بالتعاون مع متخصصين من أهل العلم أو مع مستشاريين أجانب فهناك برنامج اقتصادي وآخر سياسي وثالث تعليمي إلخ . وكل ما نحتاجه هو التنفيذ وأقول فائدة ما تقولونه محدودة جداً فالتطوير يحتاج جهود علمية ضخمة لا خطوط عريضة أو أهداف عامة وهو جهد كبير ومستمر ويتم إنجازه على مراحل تمتد سنوات وأحياناً عقود وإذا كان بناء منزل يحتاج خرائط إنشائية ومعمارية وكهربائية وصحية وللتكييف وغير ذلك كثير مع أننا نشاهد منازل كثيرة فما بالك بتطوير مؤسسة أو أكبر منها ونحن لا نعرف الكثير إذن نحن بحاجة إلى آلاف الدراسات العلمية وأرقام وتفكير وأولويات حتى ننجح في تشخيص الواقع والتخطيط لتطويره وقد يقول قائل إن اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية أدركوا أن مشكلتهم في عقولهم وعلمهم ولهذا ارتكبوا أخطاء كبيرة وأقول هذا صحيح ولكن في هذا تبسيط للأمور ولم يتم تطوير اليابان لأنهم قالوا سنجتهد في العلم والعمل كما فعلت الولايات المتحدة ولم ينجحوا لأن أحد أهم أهدافهم إيجاد نظام سياسي مستقر ومتطور أو لأنهم اهتموا بكيفية التركيز على السلام وإيجاد علاقات طيبة مع دول العالم بل لأنهم صرفوا الكثير على العلم والبحث العلمي وعرفوا كيف يحققون التطوير في جوانب كثيرة ولازالوا فاشلين فكرياً لأنهم لم يتعمقوا علمياً في هذا المجال إذن التطوير الحقيقي بحاجة إلى أمرين أولهما هو حشد الطاقات العلمية المميزة لقيادة التنمية وزيادة عدد و نوعية هذه الطاقات وثانياً مشاركة كل من له علاقة

في عمليات التطوير من قوى سياسية ومالية وعرقية ومهنية وتنفيذية ... إلخ حتى يكون هناك تفاعل بين العلم والواقع ولا أذيع سراً عربياً إذا قلت كم هناك من حكومات وقوى سياسية وجماعات إسلامية لا تعرف من العلم الكبير إلا «علمها» ولا تعرف من الواقع الكبير إلا «نفسها» وهذا جعلها تفضل وتكرر الفشل .

معركة العلماء العرب

من الأمور الغريبة أن العلماء والمتخصصين والباحثين العرب يعيشون منذ نصف قرن بعيدين عن التنمية ودورهم فيها ضعيف ؟ ومع هذا لم يقفوا أو يبحثوا أو يعملوا دراسات علمية لماذا دورهم ضعيف ولم يدرسوا واقع العلماء والبحث العلمي وكيفية إدارة العلم وعلاقته بالتنمية وزاد «الطين بله» أنهم أخذوا يتكلمون في علم إدارة العلم والبحث العلمي بناء على آرائهم ومعرفة جزئية وليست بناءً على تخصص وعلى سبيل المثال من عمل منهم «أبحاث» في مجال تخصصه ظن انه يعرف البحث العلمي أي أنواع البحث العلمي وأولويات المشاريع البحثية وعلاقته بالتنمية وكيف تطور نظام تمويل البحث العلمي وغير ذلك وهذا مجال علمي مختلف ووجدنا كثير من المتخصصين في مجالات العلوم والهندسة يعتقدون أن دولنا تحتاج إلى اختراعات وأن هذه الاختراعات سيتم تطبيقها في الواقع وتحقق أموالاً كثيرة أي مثلما حدث في أوروبا قبل قرن أو أكثر ولم يعرفوا أن التنمية عندنا لا تحتاج اختراعات وأن التنمية تحتاج أبحاث نقل التكنولوجيا أي نقل العلم المتوفر في الغرب وأن الأولوية هي للأبحاث الإدارية والتخطيطية والتعليمية والاقتصادية لا أبحاث العلوم والهندسة فالمصانع المتطورة يمكن شراءها والمشكلة في تسويق منتجاتها وغير ذلك ولم يدركوا أن أبحاث الاختراعات في الغرب نجحت لأنها «أقنعت» الأغنياء بأنها تحقق الأرباح وأقنعت الدول بأنها تساهم في الانتصار بالحروب ولهذا انفقوا الأموال وهذا يعني أن رغبة العلماء بأن يدعم المجتمع والحكومة الأبحاث مالياً مرتبط بان تكون أبحاثهم مفيدة لهم، ولماذا تنفق الدولة على العلماء وهم لم يحلوا مشكلات إدارية أو اقتصادية أو علمية أو

صناعية أو زراعية أو غير ذلك ولا دور لهم في حل مشكلة البطالة أو تطوير السياحة أو بناء مدن جديدة بتكلفه قليلة أو غير ذلك. وقال لي مهندس عربي لماذا نعيد اختراع العجلة؟ أي لا نريد سلطة علمية ولا أبحاث علمية ولنذهب للدول النامية التي تطورت ونقلدها وأقول لقد فعلنا ذلك عندما حاولنا تقليد الغرب المتقدم وفشلنا فالتنمية ليست فقط مباني ومصانع ومزارع وغير ذلك وجزء لا يتجزأ منها علاقات وواجبات ومسئوليات وتكامل وتطورت الدول لأنها أوجدت قوة علمية سواء سلطة علمية أو نظام علمي قوي ولا يمكن تقليد الغرب أو غيره لأن الواقع يختلف كثيراً من دولة إلى أخرى في جوانبه السياسية والإدارية والإمكانيات والنوايا وغير ذلك فلا بد من صناعة نماذج تنموية تناسب كل دولة ولا يمكن أبداً نقل نموذج للتعليم في الغرب للدول العربية ولا يمكن أن تنجح انتخابات ديمقراطية في العالم العربي إذا لم يتم بناؤها على أسس تناسب واقعنا بل وجدنا الديمقراطية العربية إن وجدت جزئياً ممثلة بالصراعات الفكرية والعرقية والإقصاء والتزوير وغير ذلك واستورد بعض شبابنا خاصة ممن درس بالغرب ثقافة الغرب فأصبحوا حالات فكرية قلقة وتذكروا دائماً أن التقليد ليس علم وأن تقليد «العلم» جهل. وصحيح أن عندنا رصيذاً علمياً قليل ولكن الصحيح أننا لا نطبق كثير منه اعتقاداً منا أنه قليل الأهمية أو التأثير وأطالب من علماءنا ومتخصصينا وكل من عنده علم أن يسعى لتطبيقه بإقناع أفراد ومؤسسات ودول فنحن نعرف مثلاً أن الصلاة من أساسيات الإسلام ومع هذا لا يلتزم بها كثيرون مع أنها أهم لحياة الفرد من كل مليارات الدنانير في العالم فهي تقربك من الله سبحانه وتعالى وهناك عشرات الملايين من العرب لا يتقنون استغلال وقتهم ويضيعون كل يوم مليارات الساعات في أمور تافهة أو هامشية ونجد وزارات ومؤسسات وشركات بلا لوائح إدارية أو بلا حوافز أو بلا

اهتمام بالجانب المعنوي أو بتدريب العاملين ونجد أسر لا تعلم أطفالها وشبابها أهمية صلة الرحم أو قراءة كتب مفيدة أو ضرورة الرياضة ويخطئ من يعتقد أن المقصود بالتقدم العلمي هو فقط التقدم التكنولوجي لأن معرفة العقائد الصحيحة والمبادئ والأخلاق أهم بكثير وهي إن عرفناها ونشرناها والتزمنا بها أصبحنا أكثر البشر تقدماً وقدمنا أكبر خدمة للبشرية وأسألوا من أسلموا من الأوربيين وغيرهم حتى تقتنعوا بما أقول وأرجو أن لا يقلل عالم أو مسئول أهمية هذه الأمور فقد قيل « الدول المتخلفة هي الدول المتخلفة إدارياً » ولهذا يجب أن توجد هذه الأمور في كل مدرسة وجامعة وخطة وإعلام ولا نتركها بلا تنظيم وبرامج وتطبيق وإذا نسيتم ما قلته لكم فتذكروا ذلك عندما تعجبون بصاحب أخلاق حسنة أو بعمل خيري أو بموقف لنصرة العدل أو بتسامح راقى .

أين عقل الدولة ؟

حيك الدوييسى

آراء القياديين العرب

حتى تقتنعوا بوجود أزمة علمية عربية كبيرة لا بد من تسليط الأضواء على آراء

القياديين العرب وتقييمها من ناحية علمية وسنجد الآتي :

١ - نجد آراء مختلفة للقياديين العرب في وزارة أو على مستوى الدولة في تطوير التعليم

أو تطوير الدولة أو غير ذلك في حين أن آراء القياديين الأمريكيين في تطوير المناهج

التعليمية تصنعها دراسات علمية كثيرة ويقوم بها علماء متخصصون في المناهج مما

يجعل الاختلافات بينهم محدودة جداً فالقوة هنا للعلماء وليست للقياديين.

٢ - لا يعتبر أغلب القياديين العرب من العلماء أو المتخصصين المتميزين حتى لو

كانت عندهم شهادات جامعية وخبرة طويلة فأغلبها خدمة لا خبرة وأغلبهم وصلوا

لمناصبهم نتيجة انتماء سياسي أو علاقات شخصية أو توازنات سياسية أو جينات وراثية

أو غير ذلك.

٣ - أي منصب قيادي معناه أن صاحبه سيتخذ قرارات كثيرة في مجالات علمية كثيرة وهو

متخصص في واحد منها ولا يفقه في غيرها وقد لا يجد كثير من القياديين مستشارين

ومدراء أكفاء يقدمون لهم الآراء الصحيحة .

٤ - كثير من القياديين يعتبرون آراءهم صحيحة وأنهم قادرون على اتخاذ قرارات بل

إعداد خطط إذا استمعوا لمختلف الآراء أي جعلوا أنفسهم محكمين علميين، وأطالب

هؤلاء وغيرهم بالتواضع العلمي وألا يثقوا بعقولهم وآرائهم فالاستبداد العلمي خطره

عظيم دمر كثير من إمكانياتنا ونلاحظه مع كثير من المسؤولين الجدد حيث ينسفون

أنظمة صحيحة أو يدمرون خطة أعداها المسؤولون السابقون أو ليس عندهم استعداد

لاستشارة من سبقوهم في هذا المنصب .

٥ - إذا كان العمل الرئيسي للقياديين التخطيط والإدارة فالأغلبية الساحقة من القياديين العرب ليسوا متخصصين في هذين المجالين ولم يتم تدريبهم تدريباً مكثفاً وقوياً فيهما وقيل قديماً تفقهوا قبل أن تسودوا، أي تأهلوا نظرياً وعملياً قبل أن تتولوا المناصب ولهذا نجد كثير منهم لا يجيدون العمل الجماعي ولا يجيدون حشد العقول والخبرات للاستفادة منهم في صنع القرارات ومما يؤسف له أن الثقافة العربية هي ثقافة فردية أو انفرادية وأطالب بإيجاد مؤسسات تطوّرهم قبل أن يتولوا المناصب لأنّ التعلم بعد الوصول للقيادة له ثمن باهظ وعلى كل مؤسسة أن تبدأ فوراً بوضع برامج تدريبية مكثفه لتأهيل ٥٪ من أفرادها ليصبحوا قياديين.

٦ - من ناحية سياسية وإدارية فإن كل وزير أو مسؤول بمنصب كبير هو مسؤول عن أعمال الوزارة أو المؤسسة ومن ناحية واقعية الوزير وغيره بشر ذوو طاقات محدودة ووقت قليل وعندنا في كثير من دولنا ضعف إداري وقلة في عدد المدراء والموظفين الأكفاء وهذا وضع سبب إعاقة تقدم وزارات ومؤسسات وأطالب بإيجاد السلطة العلمية وغيرها وإيضاً بإيجاد جهاز استشاري ورقابي قوي جداً يتبع كل وزير ومسؤول عربي فالوزير يحتاج على الأقل الى خمسين من أهل العلم والخبرة في تخصصات مختلف يساعده في تطوير العمل ويكون بعضهم مسؤولين سابقين ومتقاعدين متميزين موظفين مجتهدين ويكون عند هؤلاء الوقت والجهد للعمل مع واقع الوزارة والعملاء وقد يقول قائل إن هناك أجهزة رقابية وتطويرية في الوزارة وأقول أغلبها ذات أداء ضعيف لأسباب مختلفة وقد يرى البعض في كبر عدد الجهاز الاستشاري خطأ لأنه ليس موجود في الغرب وأقول واقعنا يختلف ويحتاج أدوات مختلفة .

تطبيق العلم

هناك علم فكري وآخر مادي وثالث واقعي وهذه العلوم كبيرة ولهذا السبب لابد من التركيز على الأكثر ارتباطاً بالتنمية واحتياجات الناس حتى لا تضيع سفننا وأعمارنا في تعلم علوم ومواضيع لا تأثير كبير لها في الحياة وهذا مجال مهم جداً، لا نجد من يسلط الأضواء عليه وعلى سبيل المثال الأولوية في العلم الفكري لعقائد الإسلام والعدل والشورى والوحدة الشعبية ومساعدة الفقراء ونقد العلمانية والأولوية في العلوم المادية للتخطيط والاقتصاد والإدارة والصناعة والزراعة ، وقال الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله «لا أحب الكلام فيما ليس تحته عمل» أي الهدف من العلم أن يتحول إلى أعمال تفيد الناس وأعتقد أن مسئولية أهل العلم هو أن يعلموا الناس كيفية تطبيقه على أرض الواقع وأن يعيشوا مع أهل التنمية ويشاركوهم في تطبيق العلم ويمكن على سبيل المثال أن يعطيك أهل العلم مئة محاضرة مهمة في التطوير الإداري وهذا أمر مطلوب ولكن مطلوب أيضاً أن يشاركوك في تطبيقها في مؤسستك لأن هناك تفاصيل كثير وأولويات تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومما يؤسف له أن كثير من أهل العلم يجلسون في أبراج علمية نظرية أو يقولون من يريدنا فليأت إلينا وقد تجد لجنة جامعية شكلتها الحكومة لدراسة قضية معنية ثم أعطت توصياتها وانتظرت سنين ولم تطبق الحكومة شيئاً وقالت اللجنة إن الحكومة ليست جادة في حين أن المسئول الحكومي واجه صعوبات في تطبيق التوصيات ولم يعرف كيف التعامل معها وأحب أن أنبه إلى أن كثيراً من أساتذة الجامعات يعطون توصيات مثالية لأن علمهم بالواقع في الغالب محدود أي معتمد على مبادئ فكرية أو اقتصادية في حين أن حقائق علم الواقع يجب

أن تشارك في صناعة القرارات والخطط. فكم سمعنا عن أهمية القطاع الخاص وأهمية
الخصخصة من المتخصصين في الاقتصاد ويبدو أن حسابات السياسيين مختلفة
ولابد من حلول وسط وتدرج، ومن أهم مزايا وجود سلطة علمية مركزية هو قدرتها على
الربط بين العلم وأهله وبين التنمية وأهلها كما أن التطبيق لا يكون في الغالب بجرعة
واحدة بل بجرعات كثيرة ومستمرة ولهذا يجب أن يكون أهل العلم مشاركين لأهل التنمية
في التطوير واقتربت أن يكون نصف العلماء المتخصصين في السلطة العلمية هم من
المتخصصين من أهل التنمية أي اكتسبوا علماً كثيراً في الواقع الصناعي والتعليمي
والإداري وغير ذلك، ولاشك أن الحلول العلمية هي حلول رمادية في الغالب وليست
بيضاء قال عمرو بن العاص رضي الله عنه «ليس العاقل الذي يعرف الخير من الشر ولكن
العاقل الذي يعرف خير الشرين» .

أين الرجل المناسب؟

يتعامل كثير من العرب مع التنمية كأنها قضية سهلة كل ما تحتاجه الأمن والاستقرار لنظام الحكم الحالي أو الانقلاب أو الثورة عليه أو تبني الإسلام هو الحل أو العلمانية هي الحل أو تطبيق القانون على الجميع أو الديمقراطية هي الحل ، أو الرجل المناسب في المكان المناسب وأقول التنمية قضية شاملة ولمن يقول المطلوب هو الرجل المناسب في المكان المناسب أقول أين أهمية العقائد ومنها الأخلاق؟ وأين أهمية الديمقراطية «الشورى الملزمة»؟ وأين التوافق الشعبي؟ وأين البحث العلمي والعلماء؟ وأين أهمية التخطيط والإدارة... إلخ والمشكلة هنا أن كثيرين يتكلمون عن التنمية وهم ليسوا متخصصين علمياً فيها، وأن لم تكن من المتخصصين بالتنمية أو لديك ثقافة بها فاصمت، وسأتطرق هنا إلى الرجل المناسب في المكان المناسب من خلال النقاط التالية:

- ١- كثير من أساتذة الجامعات وغيرهم يعتقدون أنهم الرجل المناسب فإذا تولوا منصباً وجدنا لهم أخطاء كثيرة فلا يفقهون في التخطيط أو الإدارة أو لا يعرفون واقع الوزارة أو المؤسسة أو لا يجيدون التعامل مع القوى الشعبية والحكومية .
- ٢- هناك من نجحوا في دورهم كنواب أو إعلاميين أو مهندسين... إلخ وحصدوا جوائز أو قدموا انجازات ولكن إذا وضعتهم في منصب قيادي فشلوا فيه فشلاً ذريعاً وعلى سبيل المثال الطبيب المتميز في علم الطب لا يصلح بالضرورة أن يكون وزيراً للصحة أو مدير لمستشفى وأعرف قيادياً شعبياً كويتياً يتقن فنون الكلام ومعارض متميز ولما استلم منصب وزير فشل فشلاً ذريعاً والطريف لا زال البعض يعتقد أنه

كان الرجل المناسب .

٣- كثيرا ما نرى الأفراد من بعيد فنعتقد أنهم مؤهلين لأن يكونوا قيادات ولكن عندما يتسلمون المناصب نرى جهلاً كبيراً أو فساد نواياهم أو عنصريتهم أو استبدادهم أو ضعفهم وقيل قديماً «كلهم طالب صيد إلا عمرو بن زيد» وقيل «كلهم صيادين ولكن الشباك تختلف» .

٤- تجد قيادي ليس مهتماً بالتطوير والآخر يعتقد أن المهم ألا تحرك المياه الراكدة، والثالث يأس والرابع ليس مقتنعاً بأهمية التخطيط والخامس يتعامل ببرود شديد مع مشكلات كبيرة فيؤجلها والسادس يتعامل بحساسية مع مشكلات صغيرة وهكذا .

٥- قد يقول قائل إن اللجان هي أكثر كفاءة في اختيار القياديين وأقول هذا صحيح إذا كانت لجان من مؤهلين لا يتأثرون بانتماء فكري أو سياسي أو عرقي وهل يعرف أعضاء اللجنة تقييم المرشحين وانجازاتهم وهل عملوا تقصياً للحقائق عنهم وهل يفرقون بين المرشح العنيد ومن يتمسك بمبادئه وغير ذلك .

٦- إذا طلبت من ألف أستاذ جامعي ترشيح أستاذ لمنصب مدير الجامعة ستجد أن عندك على الأقل عشرة مرشحين وإذا كان هذا حدث مع معرفة مسئوليات وصلاحيات مدير الجامعة فما بالك بالاختلافات في آراء الناس ومنهم القياديين في اختيار المرشح المناسب لهذا المنصب أو ذاك .

مقترحات تم دراساتها

إذا اقتنعنا أن أي مشروع تطويري ينقسم إلى نصفين ، النصف الأول علمي أي دراسة وبحث وتقارير وحوار ومعلومات ... إلخ والنصف الثاني عملي أي تنفيذ وتطبيق وهذه بديهية لأن تطور أي تنمية في أي دولة نصفه علم ونصفه عمل وليس صحيح أبداً أن النصف العلمي سهل ومعروف وأن كل ما تحتاجه التنمية هو التمويل والتنفيذ وأن التمويل سيؤدي إلى تنفيذ آلاف المشاريع وفي التنمية جوانب كثيرة ليست مادية أي قوانين ولوائح وتسويق وتكامل وغير ذلك. وكل مشروع صناعي أو زراعي أو سياحي بحاجة إلى دراسات في الإدارة والمكان والمستفيدين وغير ذلك، وبإمكانك أن تعمل مشروعاً سياحياً كبيراً ثم تكتشف بعد الانتهاء أنه خاسر مالياً ولهذا أطالب أن يتحرك العلماء والمتخصصون فوراً لبناء نصف التنمية من خلال التفكير والدراسة والبحث العلمي والمقابلات المتعلقة بعشرات الآلاف من المقترحات الكبيرة والصغيرة وما بينهما التي تهم التنمية ودعمكم من عملية التطبيق فهذه متروكة للنوايا والإمكانات وهي ليست مسئوليتهم وقد تستغرق دراسة بعض المقترحات سنة أو سنوات والمهم إن تكون شاملة وفيها تفاصيل وتعامل مع الفرص الموجودة وكيف تتغلب على الصعوبات وإذا تم تجهيز عشرات الآلاف من الدراسات العلمية حول المقترحات التي تصلح للتنمية وتم نشرها والتعريف بها وعمل الدعاية لها فإننا سنكون حققنا قفزات في التنمية في شقها العلمي ولن يضيع هذا الجهد هباءً لأن كثيراً منها سيتم تطبيقه وسنتعلم الكثير من عمل هذه المقترحات أي سنزداد خبرة في العلم والواقع ، ويقول الواقع الحالي إن العلماء العرب والمتخصصين ينتظرون من يقدم لهم طلب ومذكرة لبحثوا في أي مقترح مع

أن كثير من المقترحات لا تحتاج ميزانيات بل تحتاج جهود من العلماء فدراسة كفاءة نظام في وزارة أو مؤسسة أو مدرسة لتطويره لا يكلف إلا القليل خاصة وأن الوقت متاح والمتخصصين متوفرون.

من يعلق الجرس ؟

كثير من العلماء العرب وسياسيهم ومدرائهم وغيرهم في حالة خمول أو انتظار أو تأجيل أو نوم وهذا الوضع ينطبق على أعمال رسمية وتطوعية وعلى مدن وأرياف وصحاري وعلى وزارات ومؤسسات وشركات ونحن بحاجة لمن يعلق يعلقون ويتبنون المبادرات ويتقدمون الصفوف في دراسة المقترحات أولاً وفي تنفيذها ثانياً فكثير من المشاريع الكبيرة بدأت بفرد أو فردين أو أفراد قليلة ثم تطور الأمر إلى ما هي عليه اليوم واقرأوا في المشاريع الناجحة في العالم العربي والعالم لتقننوا بما أقول ولا تستهتروا بالمشاريع الصغيرة وتنفيذها فعمل ملعب صغير ومتواضع لأطفال الحي له فوائد كبيرة وتنظيف وتجميل شارع في مدينة من شأنه تشجيع متطوعين آخرين على تطوير كل شوارع المدينة وبصور أفضل وأجمل مما حدث في الشارع الأول لأن الأفكار التطويرية تتراكم وعلى كل من عنده علم أن يحرص على نشره بكل الوسائل ونحن في عصر سهلت فيه كثيراً نقل المعرفة فيمكن نقلها من خلال هاتفك للناس أو وضعها في الانترنت ولكن ابدؤوا بالخطوات الأولى واتركوا التأجيل والكسل والتردد ولا تقولوا أبداً لا يوجد هناك من يستفيد أو يسمع أو يطبق فتجد فيديو مدته خمس دقائق أو أقل عبر العالم خلال أيام لينقل علماً أو معلومات أو طرائف، وأرجو ألا يكون أهل الشر أكثر نشاطاً من أهل الخير في هذا المجال بل الغريب أن أهل الشر يعملون باجتهاد ولا يقولون الصعوبات كبيرة أو لا أحد يسمع أو امكانياتنا محدودة في حين أن هناك أعذاراً كثيرة لأهل الخير .

أين عقل الدولة ؟

حيك اللوييسى

أنواع العلماء والمتخصصين

من الضروري تسليط الأضواء على أهل العلم من حيث أخلاقهم وذكائهم ومستوى علمهم فهم ليسوا سواء وزاد في تعقيد الأمور أن كثيراً من الناس دخلوا في العلم من باب الرغبة في المال والوظيفة فقط ولا علاقة لهم بالعلم وأخلاق أهله الحقيقية ولا يهتمهم تطوير علمهم بعد المرحلة الجامعية أو غيرها ومن سلبيات الجامعات أنها جعلت كثيرين يعتبرون من عندهم شهادات جامعية أو عليا من أهل العلم في حين سيعون بالمئة منهم على الأقل علاقتهم بالعلم ضعيفة جداً ولا يهتمهم إلا زيادة المال أو الوصول للمناصب أو كليهما بل بعضهم يحاربون العلم لأنهم بعيدين عن الأمانة والعدل فعندهم تعصب لمن ينتمي لهم فكرياً أو سياسياً أو عرقياً ومن صفاتهم أنهم لا يقرأون كتباً ولا يحرصون على تطوير علمهم وهذا الوضع سبب تلوثاً كبيراً جداً في عالم العلم والبحث العلمي والجامعات والتعليم والتدريب وتأليف الكتب وتعالوا لتتعرف إلى نوعية أهل العلم من خلال ما يلي :

١ - علماء مخلصون وآخرون فاسدون : إذا كان العلم حقائق وكل ما يناقضه

من آراء عقائدية أو مادية أو سياسية باطل فان العلماء والمتخصصين هم بشر فيهم الصالحون والفسادون وما بينهما وعلى سبيل المثال هناك من علماء الإسلام من يقول كلمة الحق وهناك المنافق والضعيف والمكره على تأييد الباطل ومثل هذا يقال عن أساتذة الجامعات والباحثين والمحامين والأطباء والإعلاميين والتجار والمهندسين وغيرهم .

٢ - علماء التنمية : في كثير من مجالات العلم هناك علماء ومتخصصون

حصلوا على نصيب كبير من علم الواقع فهذا لديه خبرة طويلة في الصناعة وذاك بالتجارة والثالث بالقطاع النفطي والرابع بالواقع الإداري في الوزارات وهكذا ونجد سياسياً يعرف عن الواقع السياسي المحلي أو العالمي أكثر مما يعرف أساتذة الجامعة في العلوم السياسية وأغلب أساتذة الجامعات لم يعيشوا في التنمية وكلامهم مجاله العلم النظري فقط وأبحاثهم نظرية في الغالب وقلة قليلة من أهل العلم من جمعوا العلم النظري وعلم الواقع وأذكر منهم أستاذنا الدكتور أحمد كمال أبو المجد رحمه الله فقد كان لديه علم بالقانون وعلم بالإسلام وعلم بالفكر الغربي (العلمانية وغيرها) وعلم بالواقع العربي السياسي والفكري وأعتقد أن علمه وآراءه تجعل العرب يتطورون خمسين سنة .

٣ - تصنيف أهل العلم؛ علينا أن نبذل جهود كبيرة لتطوير كل أهل العلم الحقيقيين فالعلم كبير قال الله تعالى «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً» لأن الأغلبية يتوقفون بعد فترة عن زيادة علمهم وأقترح أن يتم عمل تصنيف عام لأهل العلم يتكون من سبع مستويات المستوى الأول هو من لديه شهادة جامعية وخمس سنوات خبرة والمستوى الثاني من لديه شهادة جامعية وخمس سنوات خبرة وقدم إنجازات كبيرة أو حصل على شهادة دكتوراه أو ماجستير وعدد المستوى الثاني هو ٢٠٪ من عدد المستوى الأول أما المستوى الثالث فهو من لديه شهادة جامعية وخبرة عشر سنوات وقدموا إنجازات كبيرة والمستوى الرابع من لديه شهادة جامعية وخبرة عشرين سنة وقدموا إنجازات كبيرة وأما المستويات الخامس والسادس والسابع فهم النخبة ونخبة النخبة ولا يتم الوصول لها إلا بإنجازات متميزة ويكون ٨٠٪ من أهل العلم في المستويات الثلاث الأولى (وقد يبقى الفرد طول عمره في المستوى الأول أو الثاني أو الثالث) ويقوم هذا

التصنيف على أهمية زيادة العلم زيادة كبيرة لأن الشهادة الجامعية في أحسن الأحوال هي ربع الطريق العلمي وأغلب العلم هو بعدها .

٤ - أقترح أن يوجد تصنيف للمهنيين في كل تخصص يتكون من خمس مستويات المستوى الأول الخريج مع خبرة خمس سنوات والثاني الخريج مع خبرة خمس سنوات وحقق تميزاً أو شهادة أخرى أعلى والثالث الخريج مع عشر سنوات وقدم إنجازات كبيرة أما المستويين الرابع والخامس فهم النخبة ونخبة النخبة وأن يكون في المستوى الأول والثاني ٨٠٪ من المتخصصين أقول ذلك لأن ليس كل معلم هو معلم وليس كل مهندس هو مهندس وليس كل إداري يفقه في الإدارة فلا بد من جهات محايدة تصنفهم لأن كثيراً من المتخصصين في سبات عميق حالياً ولأن سنوات الخدمة لا تعني أنها سنوات خبرة.

٥ - اقترح عمل تصنيف شعبي من مؤسسات مستقلة للمؤلفين وكتاب الصحف والمغردين وغير ذلك وتقسيمهم إلى عدة مستويات وإن لم يكن ممكن استخدام تصنيف تافه أو عميل أو تابع أو أحمق أو متطرف أو ضائع أو غير ذلك فلنعمل قائمة لأهل العلم والإخلاص ونضع لهم تصنيفات في درجة كفاءتهم فنقول جيد وجيد جداً وممتاز أو غير ذلك وأفضل للفرد أن يتابع خمسين من النوعية الجيدة من أن يتابع ألفاً أغلبيتهم الساحقة عادية أو تافهة أو عميلة .

أين عقل الدولة ؟

حيك اللوييس

تحريك المياه الراكدة

هناك حالة كبيرة من الكسل واليأس والجمود والقلق وغير ذلك في العالم العربي مما أدى إلى ضعف الاهتمام بزيادة الرصيد العلمي والعملية وتواضع الأهداف الشخصية والعامة ومهما كانت التحديات والصعوبات كبيرة فلا بد من زيادة العلم والعمل وإلا لن يتم إنقاذ السفينة العربية فلا يوجد خيار آخر إلا مزيد من الأوضاع السيئة ولهذا أقترح ما يلي :

١ - صناعة التفاؤل: قيل إن الهزيمة النفسية هي من أشد الهزائم وهي ما يسعى لها الأعداء والفاقدون ولهذا لابد من رفض اليأس والإحباط والتشاؤم وبذل الجهود الكبيرة في صناعة التفاؤل والأمل والابتسام فنحن بحاجة إلى رفع معنويات أفراد ومؤسسات وفئات وقبائل وشعوب وحكومات ومدارس وجامعات وهذا لن يتم إلا بإقناعهم بأن من ينصر دين الله ينصره الله وأن التمسك بالإسلام هو سبيل النجاة في الدنيا والآخرة ، وعلينا أن نأخذ بالأسباب المادية والفكرية فنعرف الناس بالفرص الكثيرة والإمكانيات الهائلة وأن بإمكانهم تحقيق الكثير جدا من الانجازات الصغيرة والكبيرة وأن هناك حاليا انجازات كبيرة يحققها أفراد ومؤسسات وحكومات وغيرهم وعلى سبيل المثال كل يوم هناك آلاف العمليات الجراحية الناجحة في العالم العربي وهناك ملايين الدروس التعليمية وعلينا أن نعلم الناس كيف يتعاملون مع الصعوبات ونقاط الضعف ومن المهم حقا أن يكون لنا وللإعلام دور كبير جدا في الحديث عن الانجازات التي تحققت والفرص الموجودة ونقاط القوة الموجودة فكفى كلاماً عن السلبات والفساد والفسل وكثير ما يكون للحواضر المعنوية تأثيراً كبيراً جداً أكثر مما

للهوافز المادية ولكننا للأسف مشهورين بالنقد ورؤية السلبيات والسخرية وبعيدين عن التشجيع وذكر الإيجابيات وتقدير الأفراد والإنجازات.

٢ - كيف تطور نفسك؟ : لاحظت أن كثيراً من الأفراد لا يعرفون كيف يطورون

أنفسهم أو أعمالهم وألفت كتاباً بعنوان (كيف تخطط لحياتك الوظيفية؟) ولاحظت إقبال كبيراً على قراءته في الانترنت ولهذا أطالب بإعطاء محاضرات ودورات تدريبية وتأليف كتب في هذا المجال وقولوا لهم ان وجود الصعوبات والقيود والفضل أمر طبيعي في الحياة وأن الحياة تحتاج إلى الإرادة والإدارة والصبر والاستمرارية والتعاون وأن الفرد إذا طور عقله بالعلم المفيد سيجد فرص كثيرة لم يكن يعرفها وإذا اقترب من الناجحين سيستفيد وإذا عاش مع اليائسين سيخسر، ومما يساهم في تطوير النفوس تشجيعهم على وضع خطط للأفراد حتى لا تمضي أيام حياتهم متشابهة وروتينية في وظائفهم وحياتهم الشخصية والعامة .

٣ - مؤسسات متميزة: لا يوجد ما يمنع مدينة أو دولة أو غيرها من صناعة

التميز والتميزين فتحرص الحكومة على عمل وزارة واحدة متميزة في نظمها الإدارية وتوسعى مدينة لجعل شوارعها أو تخطيطها متميزاً أو عمل مشروع كبير متميز على مستوى الوطن بل والعالم ويحرص قطاع المطاعم على عمل خمسة مطاعم متميزة في المدينة في أكلها وموقعها وحجمها ونظافتها وكثير من التميز ليس بحاجة إلى كثيراً من المال بل بحاجة إلى كثير من الدراسة والتفكير والبحث العلمي ومما يحز بالنفس أن نجد كثير من المدن العربية ليست متميزة بشيء ولا تجد تعاوناً بين أهلها في تطوير مدنهم ولا أعتقد أن مشكلتهم قلة الإخلاص والحب بل لجهلهم بالأفكار والمقترحات المتميزة وجهل كيفية حشد الطاقات لتحقيق ذلك والمشكلة الأكبر ترك

كل ذلك للحكومة ولا شك أن تسعين في المائة من التميز تصنعه العقول والعضلات وهي متوفرة فنظافة مدينة يصنعها أهلها وقل مثل ذاك عن جمالها وفرص العمل بها وغير ذلك.

٤ - **التخويف:** يعتبر الخوف نوع من الحوافز التي تجعل الناس يتعلمون أكثر ويعملون أكثر فالخوف من الفقر يجعل الناس يقتصدون في الإنفاق ويستثمرون في المستقبل ويحرصون على تعليم أبنائهم ونجد اليابان تنبه أطفالها إلى أن أوضاع وطنهم ستكون سيئة إن لم يجتهدوا في العلم والعمل في حين أن أوضاع كثير من أوطاننا سيئة وتقول للناس اطمئنوا فالمستقبل سيأتي بالخير لأن الحكومة تجتهد ويأتي المستقبل ونجد أن كثيراً من الصعوبات ازدادت، وليس معنى التخويف زراعة اليأس بل هدفه المطالبة بالاجتهاد ومرتبطة بذلك أن تفتح أبواباً كبيرة للحوافز المعنوية والمادية حتى ندفع الناس للعلم والعمل وتستطيع أي مدينة عربية عمل مدينة جديدة قريبة منها بإعطاء أراض مجانية للأفراد وشركات المقاولات وغير ذلك ضمن خطة طموحة وواقعية وسيجدون أن هذه المدنية فجرت طاقات كبيره لدى الأفراد والمؤسسات.

٥ - **أين خطة المؤسسة؟** مما يدفع الناس للعمل هو إعداد خطط شهرية وسنوية وخمسية للأفراد والمؤسسات والدول لأن التخطيط يعني أننا سنضع أهدافاً وسنسعى لتحقيقها وهذا يتطلب أن نتقن أساسيات التخطيط وأن نبدأ فوراً بعمل الدراسات عن نقاط القوة والفرص والأداء الحالي وغير ذلك ويجب ألا نقلل من أهمية الإنجازات الصغيرة في الخطة أو خارجها، وهذا يعني أن كثيراً من جوانب التطوير ليست مرتبطةً بميزانيات أو مشاريع مادية بل هي في العقول والنفوس وأنا متأكد أن هذا الموضوع غائب عن كثير من الخطط العربية .

٦ - روح التنافس؛ من أهم أسباب الركود العربي غياب التنافس عن وزارات

ومؤسسات وجامعات ومدارس ومدن ومحافظات ومزارع ومصانع وغير ذلك ولا شك أنه إذا كان عندنا حصان واحد في السباق فسيكون الأول دائماً مهما كان بطيئاً وميزة القطاع الخاص الأساسية هي وجود التنافس ولهذا ينطلق أهله بالاجتهاد وفي الاستعانة بالعلم وزيادة العمل ونحن بحاجة إلى إيجاد مجلسين للبلدية في المدينة الواحدة ولكل مجلس نصف المدينة وبحاجة إلى إيجاد خمس جمعيات مهنية لكل مهنة حتى يتنافسوا في نشاطهم ولا ينتهي نشاطهم بالنجاح في الانتخابات وبحاجة إلى إيجاد تنافس بين الوزارات وبين الإدارات في الوزارة ومعايير التنافس كثيرة وعلينا اختيار أهمها ومرتبطة بالتنافس عمل تقييم دوري للأفراد والمؤسسات والوزارات حتى نعرف كيف نستفيد من نقاط القوة وغير ذلك وعلينا مشاركة الجميع في تقديم المقترحات والآراء في كيف نكون من الأوائل.

أين عقل الدولة؟

قد يبتسم البعض ويقول عمرك أكثر من ستين عاماً وتساءل أين عقل الدولة؟ إن عقل الدولة هو عقل السلطة الحاكمة سواء كانت عائلة أو عسكري أو حزب أو فرد أو طبقة أو غير ذلك، وأقول أنا لا أتكلم عن الواقع بل عن المفترض وأقصد بالدولة كل ما في الدولة وهذا يعني أن الدولة أكبر من الحكومة بكثير وأنها تجمع الشعب والحكومة ومجلس النواب والسلطة القضائية والقطاع الخاص وغير ذلك فهل هناك عقل مركزي لهؤلاء؟ والجواب لا ومن يعتبر مجموع عقول هؤلاء هو عقل الدولة أقول هذا ليس بصحيح فالعقل هو جهة مركزية واحدة وهذه العقول لا تجتمع ولا تتحاور بشمولية وعمق ويعني عقل الفرد أو المؤسسة أو الدولة أو غير ذلك أنه المكان الأكثر تطوراً علمياً وأنه المكان الذي تجتمع فيه أفضل العقول وبناء على مسيرة طويلة في الحياة لم أجد من يطرح سؤال أين عقل الدولة؟ وكيف نبني عقلاً للدولة؟ أو هل العلم وأهله هم من يقودونها؟ أو على الأقل يشاركون بقوه في قيادة الدولة أم لا وهذا إبراهيم عليه السلام يقول لأبيه (يا أبت لقد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطاً سوياً) سورية مريم الاية ٤٣، أي جعل من عنده علم أكثر هو من يجب أن يقود. والسؤال الثاني هل عقل الدولة هو متطور علمياً أم لا فكل الناس عندها عقول تقودها ولكن هناك عقول تقودها للبرقي وأخرى للهلاك وهناك عقول عادية وغياب عقل مركزي للدولة العربية يعني أن جهلنا كدولة هو مشكلتنا الأولى وليست هي الأعداء والفاسدون قال الأستاذ جودت سعيد رحمة الله «فكل من أهل الدين والسياسة يتجه إلى الإدانة في نقص الإرادات أو عدم وجودها ولا يتجهون إلى الإدانة في نقص القدرات» وأقول علينا أن نوجد سلطة علمية فتكون هناك

أربع سلطات في الدولة وهي السلطة العلمية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية وقد شرحت مقترح السلطة العلمية في ثلاثة كتب وهي أين السلطة العلمية؟ والإصلاح العلمي أولاً وعجز العلماء العرب وهي موجودة على الانترنت وأختصر القول فيها بأنها تتكون من معاهد علمية متخصصة في الاقتصاد والتعليم والإدارة وغير ذلك وفي هذه المعاهد نخبة النخبة من العلماء والمتخصصين من أصحاب الشهادات العليا ومن علماء التنمية وتقوم بعمل الآلاف من الأبحاث العلمية عن الواقع في مجالها وتعمل اجتماعات كثيرة مع أهل التنمية من حكومة وشعب ومؤسسات وقطاع خاص وغير ذلك وأن يكون في كل معهد على الأقل ألف موظف ويقدمون لكل من في الدولة معلومات ومقترحات ويشاركونهم في تطبيق العلم ومقترح السلطة العلمية بحاجة لمن ينشره ويعرف الناس به وخاصة من لهم تأثير كبير في الحكومة أو الشعب وهو مقترح جديد لا يعرفه العرب ومن يقول هل هناك سلطة علمية في الغرب أقول لا لأن العلم يعيش في نسيج دولهم ولأن إمكانياتهم العلمية كبيرة جداً في حين أن الوضع مختلف عندنا ولهذا نحتاج آلية مختلفة وللأسف إن مقترح السلطة العلمية لم يأخذ حقه من تسليط الأضواء عليه علماً بأنني اقتنعت به بعد أكثر من ثلاثين سنة من تخصصي في مجال إدارة العلم والبحث العلمي وأيضاً في مجال التخطيط وقال لي أحدهم بعد أن طرحت عليه مقترح السلطة العلمية مادام أنه لم يقبل ولم يطبق ممن عرضته عليهم فهو مقترح فاشل وأقول هذا القول نموذج من آلاف النماذج التي تقول إننا جهلاء لأنه حكم على المقترح قبل أن يعرف تفاصيله أو خطوط العريضة ولا يعلم أنه مقترح جديد وأن وراءه عقود من التخصص ولم يعرفه العرب حتى يقبلونه أو يرفضونه وغير ذلك ، فكيف يصل إلى مرحلة التطبيق وهذا الرأي الذي قاله هذا الرجل هو ما يحدث في واقعنا

في كثير من المجالات حتى في الحديث بين المتخصصين فكثير ما يتكلم الجهل لا العلم وتزداد الصعوبات أمام مقترح السلطة العلمية لأن الكل راض بعقله ويعتقد أنه يعلم وأن لديه شهادة جامعية أو عليا وخبرة وثقافة وأقول أنا لا أقلل من علم من يعلم ولكن أقول الرصيد العلمي المطلوب لصناعة القرارات والخطط أكبر من كل الرصيد العلمي الوطني بعشرة أضعاف على الأقل وليس معنى ذلك أننا لا نعرف العلم المطلوب لبعض المواضيع ولكن معناه أننا لا نعرف العلم المطلوب لكثير من المواضيع ومما يوضح أهمية مقترح السلطة العلمية هو مثال السلطة القضائية لأنها الآلية الموجودة في الدولة لتحويل علم العدل إلى واقع أي تطبيق علم العدل فالسلطة القضائية تحرص على كفاءة القضاة وعلى تقصي الحقائق أي البحث العلمي وعلى سماع مختلف الأطراف وحجم العلم الذي لدى السلطة القضائية في علم العدل أكثر بكثير من حجم علم العدل الذي عند السلطة التنفيذية أو التشريعية ولدى القضاء تفرغ كامل فهم ليسوا كالمسؤولين في الحكومة مشغولين ولا وقت عندهم للبحث والمقابلات إلا في حالات قليلة وإذا أضفت إلى ذلك أن السلطة القضائية عندها استقلالية وصلاحيات وحجمها كبير يتكون من آلاف القضاة والمحامين ومن تفاصيل للقوانين والإجراءات وهذا كله يجعل علم العدل محظوظ مقارنة بعلم الاقتصاد وعلم التعليم وعلم الإدارة وغير ذلك ويعني أن نصيب الدولة على الأقل من العدل هو ٧٠٪ أو أكثر وأن غياب السلطة القضائية سيجعل رصيد الدولة ٢٠٪ أو أقل وأنا أريد أن يكون رصيد علم الإدارة وغيره من أنواع العلم من التطبيق ٦٠٪ أو أكثر لأنه حاليا ٢٠٪ أو أقل وإذا كانت الحكومة غير قادرة أبدأ على القيام بدور السلطة القضائية إذا تم إلغاؤها فلا وقت للمسؤوليين ولا معرفتهم تؤهلهم للقيام بهذا الدور فإنها أيضا ليست قادرة على القيام بدور السلطة العلمية لأنها

سلطة تنفيذية فهي ليست تجمع للعلماء وكبار المتخصصين ولا وقت عندها للأبحاث العلمية وغير ذلك وكثيراً ما تُتهم الحكومات بأنها فاسدة أو ظالمة وفي حقيقة الأمر أنها في كثير من الحالات عاجزة علمياً لأنها لا تعرف معلومات كثيرة فلا تنجح في التشخيص أو عمل الحلول لأنها حاولت أن تقوم بدور العلم وأهله وهذا أكبر من طاقتها بكثير ولا شك أن من أهم واجبات السلطة العلمية أن تقيم آراء ومقترحات المتخصصين وأهل العلم والخبرة والعاملين في التنمية فهي الأقدر على تقييمها وتطويرها واختيار المناسب منها لإقناع المسؤولين بتطبيقها وحتى تدركوا أهمية العلم ونخبة النخبة من العلماء في قيادة التنمية اقرأوا كتيب بعنوان «رؤية إسلامية معاصرة وإعلان مبادئ» كتبه الدكتور أحمد كمال أبو المجد رحمه الله بالتعاون مع مفكرين آخرين أي هو إنتاج مجموعة من نخبة النخبة في مجال الفكر والسياسة وسترون فيه فكراً راقياً ونصائح ثمينة جداً وعدلاً ورحمةً وليناً وتسامحاً وواقعية وهو يجمع كثير من المخلصين على مختلف عقائدهم واجتهاداتهم وسندرك كعرب أن لنخبة النخبة دور عظيم في إبعادنا عن الاختلافات والتطرف والتعصب والتفريط والغضب وغير ذلك وإعلان المبادئ يصلح أن يكون ميثاق يتفق عليه المخلصون في الحكومة والمعارضة والمستقلون والجماعات الإسلامية والليبراليون وغيرهم وأتمنى أن يقرأ الجميع هذا الكتيب وينشرون بكل الوسائل ويتعمقون فيما فيه من كنوز علمية بل يجعلوه مقررًا إجبارياً لكل من يريد الإصلاح ومثل هذا يقال إذا تكلمت نخبة النخبة في المجالات الأخرى من الاقتصاد والتعليم والإدارة وغير ذلك فالأوطان والأمم إذا لم يقودها علمياً أفضل أهل العلم الحقيقيون لن تفلح ألا هل بلغت اللهم فاشهد. وهناك من يقول إن تطبيق مقترح السلطة العلمية مكلف مالياً وهو مقترح يصعب قبوله وأقول نعم هو هدف كبير ومكلف

مالياً ولكن الأمر ليس قابل للتفاوض أو الحلول الوسط لأن البديل هو أن يبقى الجهل والتخلف وندفع ثمناً مالياً وأثماناً أخرى كبيرة جداً وهذا ما حدث معنا خلال الخمسين سنة الماضية وإلى اليوم وهو بالتأكيد هدف واقعي لأن كل هدف يمكن تحقيقه ليس هدفاً خيالياً فالمشكلة هي في درجة الاقتناع به في العقول ودرجة الإخلاص عندنا في النفوس وإذا كان تطبيق علم العدل على أرض الواقع تطلب إيجاد سلطة قضائية لها ميزانية ضخمة وفيها آلاف القضاة والمحامين وغيرهم إن لم أقل عشرات الآلاف فكيف عندما نتكلم عن تطبيق علم الاقتصاد وعلم التعليم وعلم الزراعة وعلم السياحة وعلم الحياة الاجتماعية وغير ذلك ولو كان التقدم العلمي يتحقق بقليل من المال لما صرفت الولايات المتحدة فقط على البحث العلمي أكثر من أربعمائة مليار دولار في السنة هذا غير مليارات كثيرة على التدريب والمؤتمرات وغير ذلك .

أين عقل الدولة ؟

حيك اللوييسى

أين عقل الحكومة وغيرها ؟

قد يقول فرد إن عقل الحكومة هو الموجود في مجلس الوزراء فهو من يتخذ القرارات ويعتمد الخطط وأقول هل الوزراء هم من كبار العلماء والمتخصصين وكم واحد منهم هو كذلك؟ أم أنهم جاءوا بناء على انتماءات سياسية وفكرية وعرقية وغير ذلك؟ وهل لدى المجلس عدد كبير جداً من المستشارين من أهل العلم أم أن العدد محدود جداً، وهل لدى الوزراء الوقت كالمقضاة للتحقيق في الأمور ودراساتها وعمل المقابلات وغير ذلك أم أنهم مشغولون جداً والأغلبية الساحقة من المواضيع التي عليهم اتخاذ قرارات فيها لا تقع في تخصصهم لأن النشاطات الحكومية في أمور كثيرة ولهذا يعتمدون في أحيان كثيرة على ثقافتهم وآرائهم وما يسمعون من الإعلام والناس وهل يقوم كل وزير أو وكيل وزارة بحشد الرصيد العلمي الموجود في الوزارة أم أن أغلبهم لا يستشير إلا الإدارة العليا للوزارة وبعض المستشارين في حين أن سبعين في المائة من العلم الوزاري لا يتم الاستفادة منه وقد شاهدنا مراراً أن كثيراً من الوزراء الجدد يبدؤون عملهم بإلغاء الخطة الخمسية وتغيير بعض القيادات لأن آراء واقتناعات من قبلهم من الوزراء ليست مقنعة لهم ولأن الخطة الخمسية لم تأت في الغالب من خلال عمل جماعي حقيقي وكثير من الوزراء لا يستعينون بخبرة الوزراء الذين سبقوهم لاعتقادهم أنهم ليسوا بحاجة لهم، ونجد أن في مجلس الوزراء كل وزير يتكلم عن وزارته ويأخذ القرارات المتعلقة بها ودور الوزراء الآخرين في الغالب دور شكلي فوزير التعليم لا يفقه في عمل وزير النفط وهكذا وطرح مزيد من الأسئلة على الوزراء والقياديين والعلماء سيجعلهم يتواضعون في حجم عملهم والقول بان العلم مستويات يعني أن عند الحكومة وغيرها رصيد

علمي لحل بعض المشكلات ولكن عندما نتكلم عن قرارات كبيرة وخطط، فالرصيد العلمي لا يكفي وهذا واضح جدا في وزارات التعليم العربية فقد حافظت أغلب دولنا على المراكز الأخيره على المستوى العالمي لمدة ثلاثين سنة ولم تنجح الخطط والوعود والأموال وغير ذلك. وأرجو ألا تسلطوا الأضواء على نجاحات جزئية مثل ازدياد عدد المدارس والجامعات والطلبة أو يستمر مسلسل إعطاء الوعود الجديدة أو أن الخطة القادمة ستأخذ بعين الاعتبار كل الأمور فالهروب للمستقبل يصلح كفن سياسي ولا يصلح لتطوير علمي حقيقي وما يقال عن التعليم يقال عن البطالة والصناعة والإدارة والمشكلات الاجتماعية وغير ذلك وما قلته عن الحكومة ينطبق على وزارات ومؤسسات وشركات وجامعات ومعاهد فأغلب الجامعات العربية هي في آخر قائمة تقييم الجامعات على مستوى العالم مع أن عندها أساتذة يحملون الدكتوراة ولكن تجد كفاءتهم في التخطيط والإدارة ودور العلم في التنمية ضعيفة جداً وإذا كان هذا وضع الجامعات فلا شك أن وضع الآخرين في الغالب أسوأ من ذلك ومن الأدلة التي تثبت ما أقول إن من يقدم للحكومة أو جامعة أو وزارة أو غير ذلك من مقترحات صحيحة من أهل الخبرة والعلم في الغالب لا يتم الأخذ بها مع أن من قدمت لهم من مسئوليين هم مخلصون والسبب أنهم لا يعرفون أهميتها ، ونحن بحاجة إلى إقناع الحكومة وكل القيادات في الوزارات والمؤسسات أنهم قيادات تنفيذية وليست علمية ولهذا أقترح وجود سلطات علمية في الحكومة والوزارة والمؤسسات والجامعات والمعاهد العلمية والشركات وأن تكون كمجلس استشاري علمي يتكون من أفضل أهل العلم والخبرة في المؤسسة وبنسبة ثلاثين في المئة من وقتهم ويقوموا بعمل الدراسات والأبحاث والمقابلات لتطوير الحكومة والوزارة والمؤسسة والجامعة وأن يكون عددهم على الأقل مئة فرد وليس فيهم أي مدير وأن

تكون تخصصاتهم متنوعة ومختلفين في أعمارهم ويمكن الاستعانة بمتقاعدين أو ممن استقالوا ووجود سلطات علمية فرعية لا يتناقض مع وجود السلطة العلمية المركزية (عقل الدولة) وسيكون بينهم تعاون وتكامل وتنافس، وأرجو أن يقوم وزراء عرب وغيرهم بتطبيق مقترح السلطة العلمية الفرعية في وزاراتهم ومؤسساتهم وسيشاهدون بإذن الله تطوراً حقيقياً كبيراً في فترة قصيرة. وأعلم أن في كل حكومة مجالس متخصصة مثل مجلس أعلى للتخطيط أو التعليم وهيئة للتعليم الجامعي الخاص وأجهزة علمية تابعة لوزارات أو مجلس تشريعي ومجالس إشرافية على عمل جامعات أو هيئات أو شركات وأقول دور هذه مطلوب ولا بد من تطويرها ولكن بالتأكيد أنه مهما طورناها فهي ليست بديل للسلطة العلمية المركزية أو السلطات العلمية الفرعية ورصيدها العلمي أقل بكثير من رصيد السلطة العلمية لأسباب مختلفة منها أنه تدخل السياسة في اختيار أعضائها وهناك من هو عضو فيها بحكم عمله وكثير من أعضائها مشغولون وما يتوفر لهم من إمكانيات بشرية ومادية من متخصصين وغيرهم محدود جداً إن لم أقل غير موجود وعلى سبيل المثال أين مجلس كل جامعة عربية من حل مشكلة البحث العلمي في الجامعة الذي منذ ثلاثين سنة أو أكثر هو ضعيف في الأغلبية الساحقة من الجامعات العربية وأين دور المجالس العليا للتخطيط في صناعة خططها وحتى رفع كفاءة التخطيط في الدولة وكيف يطور مجلس الإشراف على الجامعة من البحث العلمي وليس فيه عضو واحد متخصص في علم البحث العلمي وكيف يكون المجلس الأعلى للتخطيط فعال وليس فيه عضو واحد متخصص في علم التخطيط وفلسفة هذه المجالس قائمة على الظن أن تنوع تخصصات الأعضاء وخبرتهم يكفي لعمل خطة جيدة أو إشراف حقيقي على الأعمال مع أن الواقع يقول ألف مرة أن هذا لم يحدث .

أين عقل الدولة ؟

حيك اللوييسى

أين عقل الشعب .. ؟

تعودنا دائماً أن نوجه الاتهامات المختلفة للحكومات ولا نوجه أي اتهامات للشعوب، في حين أن الشعب هو الأصل والحكومة هي الفرع وهي صورة مصغرة عن الشعب وقيل كما تكونوا يولى عليكم وسأتكلم هنا عن عقل الشعب من خلال النقاط التالية :

١ - إذا نظرنا إلى القيادات الشعبية من قيادات المعارضة وأساتذة الجامعات ورؤساء القبائل وكبار المثقفين ورأيت حواراتهم الفكرية أو السياسية أو الاجتماعية فسترى الاختلافات الكبيرة ولم نجد واحداً منهم يسأل ماذا يقول العلماء والمتخصصون في هذا الموضوع ؟ وتجد أكثرهم يتكلمون في مجالات ليسوا متخصصين بها كالسياسة والدين وتطوير التعليم والمشكلات الاجتماعية والوحدة الوطنية والمستقبل والبطالة... إلخ ولاحظت أنهم غالباً إن لم أقل دائماً يتكلمون بعموميات وينتهي كلامهم بإلقاء اللوم والمسئولية على الحكومة.

٢ - إذا نظرت للشعب لم تجد إلا القيادات الشعبية التنفيذية ولم تجد قيادات شعبية علمية فالعلم ليس ضمن النسيج للفئة الشعبية سواء كانت حزباً أو جماعة أو المعلمين أو المهندسين أو الأطباء أو أبناء القبائل أو التجار أو أهل مدينة أو قرية... إلخ فلا نجد لهم عقل علمي فرعي أو مركزي يفكر ويخطط ويتأمل ويعمل دراسات علمية فالشعب يعيش على الآراء المتناقضة في حين أن المطلوب تحويل قياداته إلى العيش في عالم الحقائق العلمية وكم وجدت في قيادات شعبية جهلاً فكرياً أو سياسياً أو واقعياً أو عدم إدراك لأهمية البحث العلمي أو اقتناع بان كل أو أغلب أوراق الإصلاح عند الحكومة أو الحل الوحيد هو الانتظار حتى يأتي التطوير ولا شك أن أهم أسباب ضعفنا هو جهلنا،

ولهذا يصرف الأعداء أموال كثيرة لتشويه عقولنا بمعلومات فكرية وسياسية خاطئة وهم وللأسف نجحوا كثيراً في هذا الأمر.

٣ - كم من مرة صفقت شعوبنا لحكام أو وزراء أو قيادات معارضة أو مثقفين ثم اكتشفوا بعد سنين جهلهم أو فسادهم أو خيانتهم فجهل الشعوب هو السبب الأول في تفرقها، وتفرقها هو السبب الأول في ضعفها فابدؤوا أولاً بصناعة التقدم العلمي في عقول الشعوب.

٤ - أطالب بإيجاد عقل مركزي أو عقليين أو ثلاثة لكل فئة من الشعب وأن يوجد هناك أيضاً عقل إداري شعبي وعقل اقتصادي شعبي وغير ذلك ولا يوجد ما يمنع ذلك فما أجمل إن تجتمع أفضل العقول الإدارية يوماً في الشهر ولا يوجد ما يمنع قبيلة من تكوين عقل كبير لها فيه أفضل المتميزون من أبنائها ويستعينون أيضاً بأهل العلم في الوطن حتى تتطور قبائلنا ولا تعيش بعقلية قديمة في القرن الواحد والعشرين ومما يروي أن رجلاً سأل رجلاً من قبيلة عبس فقال له ما أكثر صوابكم فقال فينا رجل حازم (حكيم) فنحن نشاوره فكأننا ألف حازم .

٥ - لا يوجد ما يمنع أي عقل شعبي كبير من أن يذهب للحكومة أو أي فئة شعبية ويقدم لها آراء ونصائح وسيكون تأثير ذلك أكبر بكثير من تأثير ذهاب عالم واحد، ولا يوجد ما يمنع أن يقوم علماء الشعب ومتخصصوه بعمل دراسات لبناء الوحدة الوطنية بأن يحددوا الاختلافات بين الإسلاميين والليبراليين ويضعوا النقاط على الحروف ويجدوا حلولاً لنصف اختلافاتهم ومثل هذا يقال عن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين وبين الحكومة والمعارضة وغير ذلك .

٦ - يجب أن نقول أن المتأمل في أي انتخابات نيابية لا يرى أي تركيز على الكفاءة

العلمية فالوزن الوحيد هو للانتماءات السياسية أو الفكرية أو العرقية أو للمصالح وتجدد كثير من المؤهلين علمياً عازفين عن الدخول في الانتخابات مع أن من البديهيات أن من أهم مؤهلات أي اختيار هو أن يكون المرشح قوياً بعلمه وطبعاً سنجد من يقول من المستحيل أن يتم تغير ذلك وأقول بل ممكن من خلال فرض الحوارات وطرح الأسئلة على المرشحين وغير ذلك فهناك حلول تخفف من حجم المشكلة ولكن للأسف لا نستخدمها .

٧ - يجب تطوير العقول الشعبية من مرحلة الطفولة ويمكن ملاحظة أن كثير من الآباء والأمهات ليسوا مؤهلين علمياً لتطوير أبنائهم حتى لو كانت عندهم شهادات جامعية وهذا أمر واضح في آمال وطموحات الأبناء وأقوالهم واهتماماتهم ولهذا أطالب بأن نبدأ بتطوير الآباء والأمهات من خلال دورات تدريبية وتأليف كتب مختصرة لا تزيد عن خمسين صفحة فيها كثير من النصائح الهامة جداً وهذا أمر مهم جداً في تطوير العقول الحكومية والشعبية أي تأليف كتيبات مختصرة وغيرها تعلمهم حقائق مهمة في التخطيط أو الإدارة أو التربية أو كيف تخطط لاختيار التخصص العلمي أو الوظيفة أو غير ذلك.

٨ - أدرك أن عقول وعضلات الشعوب كبيرة جداً ولكن لا يتم استغلال أغلبها وتجدد على سبيل المثال عقول أفراد من الشعب اهتمت بعمل متاحف خاصة ولكن تجدد ينقصها العمل الجماعي وينقصها عملها في مكان كبير بالتعاون مع الحكومة حتى تكون مشروعاً سياحياً وثقافياً كبيراً لمدينة ومثل هذا يقال عن إمكانية عمل مكتبات وأنظمة معلومات وحتى مقاهي خاصة بالإداريين أو المهندسين وغير ذلك...وفي هذا فائدة للجميع وإتاحة الفرص لمن عندهم علم ليشاركوه مع الآخرين ويعلمونه للشباب.

٩ - جامعات ومعاهد بحثية جديدة: في الولايات المتحدة ثمانمئة

وخمسون معهد أبحاث وأربعة آلاف جامعة وفي إسرائيل خمسون معهد أبحاث وأعتقد أن العالم العربي بحاجة إلى مئات المعاهد البحثية الكبيرة التي لا يقل عدد الباحثين في أصغرها عن خمسمائة باحث وأن تكون معاهد بحثية متخصصة ومستقلة وتحتاج الدول العربية الصغيرة على الأقل إلى عشرين معهد أبحاث والمتوسطة إلى خمسين معهد أبحاث والكبيرة إلى مئة وهذه كلها معاهد جديدة بالإضافة إلي المعاهد الموجودة وأن يكون هناك أكثر من معهد في نفس التخصص حتى يكون بينهما تنافس وأن تتبع هذه المعاهد الهيئة العامة للأبحاث وأن تكون تابعة لرئيس الوزراء ولنعلم أن كثير من المعاهد العربية الحالية صغيره أو ضعيفة أو الصلاحيات لها أقل من المستوى المطلوب وأن تكون هذه المعاهد فيها باحثون متفرغون وأيضا يقوم أساتذة الجامعات وطلبة الماجستير والدكتوراه وغيرهم بعمل أبحاث فيها لأنها معاهد متخصصة وأكثر ارتباطاً بالواقع والتنمية وارجوا أن تقرؤا كتابي (لا لأبحاث الجامعات) وهو موجود على الانترنت لأن المشكلة الأولى للأبحاث الجامعية الحالية أنها تابعة لأقسام علمية وليست مرتبطة بقطاع التنمية وقد يقول إنك تحلم أو تطالب بالمستحيل وأقول ما أطالب به هو الحد الأدنى لان القطاع العلمي حالياً ضعيف جداً وأيضا نحن بحاجة على الأقل إلي مئتين جامعة عربية كبيرة وجديدة ومتخصصة ومرتبطة بشدة بقطاع التنمية ونصف أساتذتها من علماء التنمية .

١٠ - شركات جديدة: كثير من المعرفة الصناعية والزراعية والاستثمارية

والإدارية والتخطيطية وغير ذلك موجودة في شركات وليست عند حكومات أو جامعات أو معاهد بحثية ولهذا أقترح عمل عشرات الآلاف من الشركات العربية الجديدة ولا

يستطيع القطاع الخاص عملها لوحده ولا بد أن تدخل الحكومة بقوة في دعمها فتوفر لها أنواعاً مختلفة من الدعم وخاصة بالعمالة المؤهلة المدربة والتي تدفع جزاً كبيراً من رواتبها الحكومة إن لم يكن كل رواتبها لمدة سنتين أو أكثر ثم تبيعها بعد ذلك للقطاع الخاص أقول هذا لأن من الصعب منافسة شركات عالمية تراكتت بها الخبرات كما أرى إمكانية أن تقوم شركات عربية ناجحة في بلادها في الدخول كشريك في شركات مماثلة لها في دول عربية لأن بعض الشركات العربية لديها خبرات تراكتت على مدى عشرين عاماً أو أكثر وحسب علمي لا توجد لدينا في الكويت شركة حكومية أو خاصة كبيرة ومتميزة في علم التخطيط أو التطوير الإداري أو تطوير الجامعات أو غير ذلك ومثل هذا يقال عن مجالات كثيرة ولكن لا نجد جهة حكومية أو شعبية تهتم بهذه المواضيع وأرجو أن ننسى الجدوى الاقتصادية لفترة لأن تأهيل عمالة وطنية بحاجة إلى تدريب مكثف وطويل.

١١ - المستشفيات العلمية: من الخطأ أن نترك الجهل يعيش مطمئن لأن

خطره كبير وقد أدرك الناس خطورة أمراض الجسد وأوجدوا لها مستشفيات ومستوصفات وأطباء ولكنهم لم يدركوا إلى اليوم خطورة أمراض الجهل ولا تجد مستشفيات علمية يذهب لها الناس لتقييم كفاءة علمهم وعقولهم وأقوالهم وأعمالهم فكثير من الناس يبقى على جهله العقائدي أو السياسي أو الاجتماعي أو غير ذلك لآخر العمر ومن أمراض الجهل الجهل بأهمية الاقتصاد في الإنفاق أو حسن اختيار زوج أو زوجة أو أهمية قراءة الكتب المفيد أو خطورة التعصب العرقي أو غير ذلك وإذا ذهب الفرد للمستشفى العلمي وشرح لهم آراءه وأعماله سيجد علماء متخصصين ينصحونه ، وأهمية المستشفيات العلمية نابعة من أن كثير من الناس لا يتقبلون نصائح من آباء أو أمهات أو زملاء أو

غيرهم لاقتناعهم أنهم أقل علماً منهم وأقترح أن ن فرض على كل قيادي حكومي أو شعبي وكل إعلامي أو كاتب مشهور أو مغمور أو ناشط سياسي أو غيره أن يذهب للمستشفى العلمي حتى يطوروا علمهم لأن بعض هؤلاء يصنعون تشوهات عقائدية أو سياسية كبيرة في عقول الناس كما أن هناك حاجة ماسة جداً لأن يذهب آباء وأمهات لهذه المستشفيات ويشرحون لهم أسلوب تربية أبنائهم وسيجدون مقترحات كثيرة تنفعهم كثيراً.

١٢ - تطوير معارض الكتب : إذا تجولت في معارض الكتب العربية وحاولت

ربطها بالعلوم المفيدة والأولويات العلمية وقضايا المجتمع لم تجد إلا القليل المفيد وتجد على سبيل المثال كثير من الروايات وأغلبها محدودة الفائدة وتجد صفحاتها كثيرة تتعب العيون وتجد كتباً تنشر الجهل الفكري والسياسي ولا تجد كتباً تنتقد التعصب العرقي أو الكسل أو العلمانية أو كيفية تطوير التعليم أو غير ذلك ولهذا أطالب بعمل تغييرات جذرية كبيرة في معارض الكتاب العربي حتى تنشر علماً ولا شك أن ضعف المستوى العلمي لكثير من الكتب هو أحد أسباب عزوف كثيرين عن قراءة الكتب لأنهم لا يشعرون بفائدتها.

من ملامح السلطة العلمية

تكلمت مع باحث عربي لديه أكثر من أربعين سنة خبرة بالعلم والبحث العلمي في العالم العربي والولايات المتحدة ويعيش هموم أمته ووضحت له أمور تتعلق بالسلطة العلمية منها :

١- كثيرون هم الذين يعتبرون النجاح لمؤسسة أو دولة أو جامعة أو معهد أبحاث أو غير ذلك يأتي من باب التخطيط وهذا صحيح إلى درجة لا بأس بها ولكن الحقائق الواقعية تقول إن الغالبية الساحقة من خططنا العربية هي جزئية أو ضعيفة أو شكلية أو نظرية... إلخ حتى لو شارك في إعدادها خبراء أجانب ومما يثبت ما أقول أن كثيراً من طموحاتنا لم تتحقق بل زادت كثير من مشكلاتنا كالبطالة واختلاف الآراء والضعف الصناعي وغير ذلك ونحن بعيدون عن التخطيط الصحيح وأغلب خططنا تركز على إنشاء مبان جديدة وما لا يعرفه كثيرون أن التخطيط الناجح بحاجة إلى قاعدة علمية قوية جداً في حين أن مؤسساتنا ودولنا ذات رصيد علمي متواضع وهل نسيتم أننا دول نامية ومن الخطأ قياس النجاح والتقدم لمؤسسة أو دولة بتحقيق إنجازات هنا أو هناك كأن يقول وزير للتعليم لقد قمت خلال أربع سنوات بعمل جامعتين جديدتين وأوجدت نظاماً للمدارس المتميزة وزدت رواتب المعلمين بنسبة عشرة في المئة فهذه إنجازات إما تطوير قطاع التعليم فهو أكبر من ذلك بكثير وهو يتعلق بنوعية التعليم وتحقيق تقدم على مستوى العالم في مستوى التعليم.

٢- هناك من يقول إن تطوير دولة يبدأ بتطوير التعليم وأقول بل يبدأ بإيجاد سلطة

علمية وتطوير العلم وهناك فرق كبير بين الأمرين فالتنمية يحققها علماء متميزون وخبراء أذكاء وأبحاث علمية كثيرة جداً وهنا أمر يؤدي إلى قوة رصيدنا النظري والعملي من علم الاقتصاد ومن علم الإدارة ومن علم الزراعة وأيضاً من علم التعليم فلا يمكن تطوير التعليم بالرصيد العلمي المتاح لوزارة التعليم لأنه رصيد قليل ولا شك أن التطوير يجب أن يشمل كل القطاعات وليس فقط قطاع التعليم ولن ينجح التعليم في تطوير كل القطاعات وتذكروا أن السلطة العلمية بها علماء ومتخصصون أفضل على الأقل عشرين مرة مما يتوفر لوزارة التعليم وعندهم من الصلاحيات والدراسات الكثير جداً .

٣- أنصح المتخصصين في تخصصات العلوم والهندسة أن يعطوا الأولوية في الأبحاث لأبحاث التخطيط والإدارة والاقتصاد والتعليم والمعنويات والسياسة والفكر والاستثمار... إلخ ويمكن استيراد أفضل المصانع في كثير من المجالات ولكن لا يمكن استيراد قطاع إداري متطور ولا يمكن تقليد قطاع اقتصادي أجنبي بل إن النجاح في القطاع السياحي لبعض الدول يأتي بمردود كبير أكثر من بناء مصانع كبيرة أما بالنسبة لاستنساخ أو تقليد تجارب ناجحة لدول نامية فأقول هذا ليس ممكن خاصة وأننا حاولنا قبل ذلك تقليد النجاح في الدول المتقدمة منذ قرن وفشلنا وذلك لأن الظروف مختلفة بين الدول ونحن بحاجة إلى صناعة منهج تنموي خاص لكل دولة وأن تجتمع العقول المتميزة في السلطة العلمية لتقود ذلك أو يكون لها تأثير كبير في ذلك وهي بالتأكيد ستدرس واقعنا وتفاصيله وأيضاً التجارب الناجحة للدول النامية .

٤- مقترح السلطة العلمية هو آلية لتنظيم علاقة العلم بالتنمية بصورة صحيحة

في أوطاننا النامية وجاء بعد خبرة طويلة في هذا المجال وشرحته في عدة كتب موجودة على الإنترنت وكل الذي قلته اجعلوا القيادة العلمية لأهل العلم والخبرة ولم أعطكم آراء في الاقتصاد أو التعليم أو الإدارة أو غير ذلك بل قلت أوجدوا سلطة علمية وهي ستعطيكم الآراء الصحيحة أو كثيراً منها صحيح وكل من عنده آراء صحيحة منكم فليذهب للسلطة العلمية ويقدمها لها لأن كثير من المسؤولين لن يكونوا قادرين على تقييم المقترحات الصحيحة من الخاطئة وذلك لأسباب مختلفة وما يحتاجه مقترح السلطة العلمية اليوم هو نشره وإبلاغه لكل مخلص في الحكومة أو الشعب أو الجامعات أو غير ذلك وهو مقترح لم تعرفه العرب وأرجو أن يحاول كل مخلص تطبيقه قدر ما يستطيع لأن فيه أجزاء كثيرة فالوزير المخلص الواعي قادر على تطبيق سلطة علمية داخل الوزارة وتشجيع الأبحاث في كل مكان هو جزء من السلطة العلمية... إلخ وهناك من يقول إن الناس لن تقتنع بفائدة السلطة العلمية إلا إذا طبقته هذه الدولة العربية أو تلك وأقول يا ليت هذا يحدث وكلموهم وأقنعوهم والأهم أن مقترح السلطة العلمية واضح وسهل وممكن أن تقتنع به عقول كثيرة جداً إذا اقترح لها بصورة صحيحة وغالباً ما يكون نجاح أي مقترح أن تقبله العقول ثم يترجم بعد ذلك إلى تنفيذ .

هـ- مما يؤسف له أن كثيرين يربطون بين التقدم وبين وجود قائد متميز لمؤسسة أو وزارة أو دولة وأنا أخالفهم في ذلك فمهما وجد القائد المميز فإن إنجازاته ستكون قليلة إذا لم تصدق إعلام منافق أو جاهل فالدول يقوها العلم لا الأفراد ويقودها الشعوب لا الحكومات ويقودها العمل لا الكسل ويقودها الإخلاص لا النفاق وإذا كان القائد المتميز هو من يقود مؤسسة أو دولة أو فئة شعبية أو غير ذلك بطريقة علمية

وحكمة ووعي فإن السلطة العلمية ستحقق أكثر من ذلك بألف مرة لأنها تساهم في تطوير علم حكومات وشعوب ومؤسسات وشركات وقوة أي قائد لمؤسسة في الإدارة أقل بكثير من قوة العلم الإداري لمئة عالم في الإدارة في السلطة العلمية فما بالك عن سلطة علمية فيها آلاف العلماء المتميزون في كل المجالات ويعملون بصورة جماعية ويعملون أبحاثاً كثيرة ويقومون بالتنسيق والحوار الكبير جداً مع كل أهل التنمية .

كتب للمؤلف

- الطريق إلى الوحدة الشعبية «دعوة لبناء الجسور بين الاتجاهين القومي والإسلامي».
- الطريق إلى السعادة .
- إصلاح الشعوب أولاً .
- لا للتعصب العرقي .
- عجز العقل العلماني .
- الكويت الجديدة .
- العلمانية في ميزان العقل .
- العلمانية تحارب الإسلام .
- تطوير البحث العلمي الخليجي .
- الليبرالية الضائعة .
- العلم يرفض الليبرالية .
- العلمانية منبع الضياع .
- لا للأبحاث التطويرية بالاشتراك مع الأستاذ عبدالله عودة .
- لا لأبحاث الجامعات .
- المشاريع البحثية .. مشاكل وحلول .
- كيف تخطط لحياتك الوظيفية ؟

- التخطيط الوهمي .
- إصلاحات شعبية .
- من المخطئ في فهم العلمانية ؟
- الطريق إلى التقدم العلمي .
- نموذج الدكتور مساعد للتخطيط الاستراتيجي
- أين السلطة العلمية ؟
- تطوير السلفيين .
- تطوير الليبراليين .
- الإصلاح العلمي أولاً .
- نهاية العلمانية .
- أنصار الوحدة الوطنية .
- عجز العلماء العرب .
- العلمانية في ميزان العلم .
- أين عقل الدولة ؟
- خرافات علمانية .
- تطوير العقل العربي .
- العلمانية دمرت المرأة .

تم
بحمد الله

